الإمالة في مؤلَّفات النُّحاة
«قِراءة في تطوُّر الدَّرس النَّحْوي»

دكتور/ عبيد بن أحمد بن عبيد المالكي
أستاذ النحو والصرف المساعد – قسم اللغة العربية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة الباحة

ملخَّص البحث

خلاصة البحث: تبلور البحث بشكل نهائي في مبحثين:

الأول: أسباب الإمالة.

والثاني: موانع الإمالة.

يسبقهما مُقدِّمة، وتمهيد، ويتلوهما خاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع، وآخَر للموضوعات.

ويهدف البحث إلى تتبُّع درس الإمالة في المؤلَّفات النحوية والصرفية قديمةً وحديثةً. وقد نتج عن هذا التتبُّع أن أسباب الإمالة عند النحاة مختلفةُ العدَد ما بين أربعة إلى تسعة؛ بينما ظهر أيضًا أنَّ موانع الإمالة ليستْ محلَّ اتفاق بينهم، وبالأخص شروطها، وهذا يشير إلى تطوُّر تناوُلِ النحاة لهذا الدرس.

ومن هنا فإنَّ البحث يُوصي بمزيدٍ من الدراسات التي تتبع المنهج التاريخي للوقوف على مدى تطوُّر الدرس النحوي في أبوابه المختلفة، هذا والله الموفِّق.

كلمات مفتاحية: إمالة- نحو- صرف- تطور- أسباب- موانع.

Abstraction

The Title of Research: Alemalah/ الإمالة By The Grammarians Compilations. Approach In the Evolution of The Grammar Lesson.

The Researcher: Dr. Obaid bin Ahmed bin Obaid Al-Maliki.

Assistant professor of grammar in Arabic language department, art and human science facility, Al-Baha University.

Abstraction:

This research contains of introduction, two bodies,

the first one is: The reason of Alemalah/ الإمالة.

the other one is: The obstacles of Alemalah/ الإمالة, conclusion, and the bibliographies of sources references and subjects.

This research followed Alemalah/ الإمالة lesson in the ancient and modern grammar combinations, and concluded that: the reasons of Alemalah/ الإمالة are different in numbers, between ٤ and ٩. In addition, the grammarians did not agree on the obstacles of Alemalah/ الإمالة especially its conditions.

The differences in the number of reasons and grammarians opinions showed how this lesson is improved.

Consequently, this research suggested that: doing more of studies that depend on historical approach to conclude evolution of grammar lessons.

Keywords: Emalah, Grammar, Morphology, Development, Reasons, Obstacle.

مقدمة

تعدُّ الإمالةُ من الظواهر الصوتية المهمة التي تناولتها كتبُ النحو والصرف القديمة، وقد اختلفَت في تعريفها، وفي أسباب حدوثها، وموانعها، وموانع الموانع.. ما يلفت نظرَ الباحث إلى تتبعِ تطور هذا الدرس؛ للوقوف على ما طرأ عليه من تميُّز وتطور واختلاف بين النحاةِ في تناولهم له.

وقد كان هذا الدرس في مؤلفات النحاة قديمًا يخضع لأبواب علم الصرف، بعد استقلاله عن قرينه علم النحو، لكن الدراسات الحديثة أهملت هذا الدرس في علم الصرف وأدخلته في علم الصوتيات حين تمايزت العلوم، ونشأ ما يسمى علم الأصوات؛ لأنه ذو اختصاص بالصوت.

ولذا جاء اختياري لهذا البحث وهو **(الإمالة في مؤلفات النحاة.. قراءة في تطور الدرس النحوي)**، وتتبلور مشكلته في إبراز ما طرأ على الإمالة من تميُّز وتغيُّر وتطور، سواءٌ في تعريفهم لها، أو بيان أسبابها أو موانعها، وما أضافه كلُّ عالم لما سبقه أو بنى عليه، أو غيّره، أو حرر مفاهيمه وشروطه، والوقوف على أفضل تعريف لها مع ملاحظة هذه الفروق فيه، وفيما يليه من أسباب وموانع.

ويسعى هذا البحث إلى تتبع باب الإمالة في مؤلفات النحو والصرف، القديمة منها والحديثة، وفق ما تسمح به مساحة هذه الدراسة، علمًا أنه سيجمع بين المنهجين التاريخي والوصفي في تناول هذه القضية.

وأما الدراسات السابقة لموضوع الإمالة فهي كثيرة، ولكنها لا تتعارض ولا تتقاطع مع بحثي هذا، ومما وقف عليه البحث ما يلي: (في الدراسات القرآنية واللغوية: الإمالة في القراءات واللهجات العربية. د. عبد الفتاح شلبي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية د. عبده الراجحي، وقد تحدث عن الإمالة تحت عنوان: الفتح والإمالة، مد الطرف في مسائل من فن الصرف، محمد الحموز).

ومما يجب التنبيه عليه هاهنا أن هذه الدراسة لم تشمل قضايا باب الإمالة كلها، بل تخيرت منها: الأسباب والموانع؛ لأنها أظهر القضايا التي يمكن من خلالها رصد حركة تطور هذا الدرس بشكل واقعي ومنطقي.

هذا وقد قسمت البحثَ إلى مبحثين، يسبقهما مقدمة وتمهيد، ويعقبهما خاتمة وفهرس للمصادر والمراجع، وآخر للموضوعات، تحدثت في التمهيد بإيجاز عن سبب تسميتها بالإمالة، وأصحابها، وعلتها، وحكمها، وتعريفها لغة واصطلاحًا، كما تحدثت

في المبحث الأول عن أسباب الإمالة، وفي المبحث الثاني عن موانع الإمالة، معقبًا على كل مبحث منهما بقراءة مضامين نصوص النحاة التي أدرجت تحته، سائلًا الله تعالى التوفيق والسداد في القول والعمل، إنه نعم المولى ونعم المعين.

الباحث

التمهيد

من الأبواب الصرفية المشتهرة عند النحاة باب الإمالة، وسوف أتحدث باقتضاب قبل الخوض في ثنايا هذا الباب عن بعض المسائل المتعلقة به، وأشهرها:

- التسمية:

تُسمَّى الإمالة عند جمهور النحاة: الكسر والبطح والإضجاع[١]، وضدها: التفخيم.

- أصحاب الإمالة:

اختُلف في أصحاب الإمالة، فقال ابن الأثير (٦٠٦هـ):

"الإمالة لغة تميم وأسد وقيس وعامّة أهل نجد، فأمّا أهل الحجاز فلغتهم التفخيم؛ إلّا فى مواضع قليلة"[٢].

لكن ابن الأنباري (٥٧٧هـ) يذكر أن أصحاب الإمالة هم أهل الحجاز وتميم، وذلك خلافاً لجمهور النحاة الذين يجعلون الإمالة لغة غير الحجازيين، وذلك حيث يقول:"وهي تختص بلغة أهل الحجاز، ومن جاورهم من بني تميم وغيرهم، وهي فرع على التفخيم؛ والتفخيم هو الأصل، بدليل أن الإمالة تفتقر إلى أسباب توجبها، وليس التفخيم كذلك[٣]".

- علة الإمالة:

قال ابن الأنباري (٥٧٧هـ) في بيان علة الإمالة:

"فإن قيل: فلم أُدخلت الإمالةُ الكلامَ؟ قيل: طلبًا للتشاكل؛ لئلا تختلف الأصوات فتتنافر[٤]".

قال الأشموني (٩٢٩هـ) مبيناً علة الإمالة:

"وأما فائدتها: فاعلم أن الغرض الأصلي منها هو التناسب"[٥].

- حكم الإمالة:

"وأما حكمها فالجواز، وأسبابها... مجوِّزة لها لا موجبة، وتعبير أبي علي ومن تبعه عنها بالموجبات تسمُّح، فكل ممال يجوز فتحه"[٦].

---

(١) الأشموني، أبو الحسن (٩٢٩هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت- لبنان، دار الكتاب العربي، ط١، ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م، (٧٦٢/٣).

(٢) ابن الأثير، أبو السعادات (٦٠٦هـ)، البديع في علم العربية، تح ودراسة د. فتحي علي الدين، د. صالح العايد، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢١ه (٣٣٤/١/٢).

(٣) الأنباري، أبو البركات (٥٧٧هـ)، أسرار العربية،، تح محمد البيطار، ط ١، ١٣٧٧/ه١٩٥٧م، (ص: ٤٠٦).

(٤) المصدر السابق نفسه.

(٥) الأشموني، مصدر سابق (٧٦٢/٣)، والمرادي،بدر الدين حسن بن قاسم (٧٤٩ه)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتح عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨/ه٢٠٠٨م، (١٤٩١/٣).

(٦) الأشموني، مصدر سابق (٧٦٢/٣).

وقد سبق إلى الحديث عن حكم الإمالة الشاطبيُّ (٧٩٠ه)، إذ يقول في كلام بديع له: "ويبقى بعدُ في كلام الناظم شيء؛ وهو أنه أطلق الحكم بالإمالة في هذه الأشياء التي ذكرها فقال: أمل كذا وكذا إلى آخره، وظاهره يقتضي لزومَ حكم الإمالة على عادته في إطلاق مثل هذه العبارة، لكن هذا اللزوم غيرُ صحيح، بل الإمالة على الجواز لا على اللزوم؛ لأن من العرب من يميل، ومنهم من لا يميل، غيرَ أن الإمالة في بعض المواضع قد تترجح على الفتح، وقد يكون الأمر بالعكس، وقد يتساويان أو يتقاربان، وذلك على حسب قوة الموجب وضعفه.

فأما أن تتفق العرب على الوجه الواحد وهو الإمالة فلا، ويكفيك من هذا اختلاف القراء في الإمالة والفتح، وأن منهم من يميل بإطلاق، ومنهم من لا يميل بإطلاق، أعني فيما لم يشذ، ومنهم من يجمع بينهما بحسب الاختيار في محل الإمالة والفتح، وقد حرر عبارته –يقصد ابن مالك- في التسهيل والفوائد فأتى بلفظ الجواز؛ إذ قال في الإمالة: وهي «أن يُنْحَى جوازًا» إلى آخره، فقيده بلفظ الجواز احترازًا عن فهم اللزوم"[(١)].

- تعريف الإمالة:

لقد مر تعريف الإمالة عبر العصور المختلفة بتطورات، حتى وصل إلى ما هو عليه الآن، وقد انطلق النحاة من تعريف سيبويه (١٨٠هـ)، ثم أضافوا عليه وهذبوه حتى خرج بالصورة المنشودة، وإليك بيان ذلك:

في البداية الإمالة لغةً: مأخوذةٌ من الميل، وهي العدول عن الشيء أو الإقبال عليه، وهي مصدر الفعل أمال. قال الزبيدي: "أَمالَهُ إِلَيْهِ إمالَةً، ومَيَّلَهُ فاسْتَمالَ، فَهُوَ مُطاوِعٌ"[(٢)].

وفي الاصطلاح: ذكر سيبويه (١٨٠هـ) في معرض حديثه عن إمالة الألف تعريفًا للإمالة فقال: "فالألف قد تشبه الياء فأرادوا أن يقربوها منها"[(٣)]. ولعلك تلحظ أيها القارئ أن سيبويه لم يقدم تعريفًا محددًا للإمالة وإنما بيانًا لمخرج الألف، ومعنى كلامه بتقريب الألف من الياء أن تنحو بها ناحية الياء كما ذكر ذلك النحاة بعد ذلك، وقد ذكر في موضع آخر ما يمكن أن يُستفاد منه تعريفٌ؛ إذ يقول:"إجناح الألف أخفُّ

---

(١) الشاطبي، أبو إسحاق (٧٩٠ه)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح أ. د محمد البنا، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨ه/٢٠٠٧م، (١٤٤/٨).

(٢) الزبيدي، محمد بن مرتضى (١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تح مجموعة من المحققين، دار الهداية، ط (بدون)، مادة (م ي ل).

(٣) سيبويه، أبو بشر (١٨٠ه) الكتاب، تح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، (١١٧/٤).

عليهم، يعني: الإمالة"[١] فهو يعني أن تجنح الألف أي تميل ناحية الياء.

وعندما ذكر المبرد (٢٨٥هـ) تعريف الإمالة نلحظ أنه ذكر كلمة (تنحو)، وهذه زيادة على تعريف سيبويه، ثم أضاف أن الذي نحا بالألف جهة الياء هو علة مُقَرِّبَةٌ لها من الياء فقال: "هذا باب الإمالة وهو أن تنحو بالألف نحو الياء، ولا يكون ذلك إلا لعلة تدعو إليه"[٢].

أما ابن السراج (٣١٦هـ) فقد عرفها بقوله: "معنى الإمالةِ: أَنْ تُميلَ الألفَ نحو الياءِ والفتحةَ نحو الكسرةِ "[٣].

ويلاحظ من كلام ابن السراج أنه ذكر لفظ الإمالة صريحًا في تعريفه، ثم زاد على سيبويه والمبرد بأن ذكر إمالة الفتحة نحو الكسرة، ولم يكتفِ بتعريف سيبويه والمبرد اللذين اكتفيا بأن تنحو بالألف جهة الياء.

في حين أن ابن الحاجب (٦٤٦ه) سلك مسلكًا مختلفًا إذ عرفها بقوله: "أن يُنْحَى بالفتحة نحو الكسرة، وسببها قصد المناسبة لكسرة أو ياء، أو لكون الألف منقلبة عن مكسور أو ياء، أو صائرة ياء مفتوحة، أو للفواصل، أو لإمالة قبلها على وجه"[٤]. فهو هنا يجعل الإمالة للفتحة نحو الكسرة، وليس للألف نحو الياء مثل من سبقه من النحاة، ويرى ركن الدين الإستراباذي (٧١٥ه) أن هذا التعريف أولى من غيره، معترضًا على تعريفها بأنها إمالة الألف إلى الياء، أو إمالة الفتحة نحو الألف وإمالة الكسرة إلى الياء؛ لأن هذا لا يشمل كل صور الإمالة، إذ يقول: "هذا التعريف أولى من تعريفها بأن يُنْحَى بالألف نحو الياء، ومن تعريفها بأن يُنْحَى بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء؛ لأنهما لا يتناولان إمالة نحو { c }[٥]، و{& ') }[٦]؛ فإن الراء الأولى تُمال لأجل كسرة الراء الثانية، مع أنه لم يُنْحَ بالألف نحو الياء، ولا إمالة نحو "رحمة" لهذا الأمر"[٧].

---

(١) المصدر السابق (٢٧٨/٣)، وهذا منقول عن الخليل كما نص عليه سيبويه.

(٢) المبرد، أبو العباس (٢٨٥هـ)، المقتضب، تح محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٤١٥ه/١٩٩٤م، (٤٢/٣).

(٣) ابن السراج، محمد بن السري (٣١٦هـ) الأصول في النحو، تح د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م، (١٦٠/٣).

(٤) ابن الحاجب، عثمان بن عمر (٦٤٦ه)، الشافية في علمي التصريف والخط، تح د. حسن العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٥ه/ ١٩٩٥م، (ص:٣٠٥).

(٥) سورة المرسلات، الآية: ٣٢.

(٦) سورة النساء، الآية: ٩٥.

(٧) ركن الدين الإستراباذي (٧١٥ه)، شرح شافية ابن الحاجب، تح د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٥ه/٢٠٠٤م، (٦٦٢/٢-٦٦٣).

بينما يقول ابن مالك (٦٧٢هـ) فيها: "أن يُنْحَى جوازًا في فعل أو اسم متمكّن بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء"[١]، وهو بهذا يحدِّد أنواع الكلمة التي تدخلها الإمالة، وهما الاسم والفعل دون الحرف[٢].

وقد علق محب الدين الحلبي المعروف بناظر الجيش (٧٧٨هـ) على كلام ابن مالك قائلًا: "يشير ابن مالك بذلك إلى معنى الإمالة، وأسبابها... فيقول:

إن معنى الإمالة اصطلاحًا: أن يُنْحى جوازًا في فعل أو اسم متمكن بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء. ومعناها لغة: مصدر قولك: أَمَلْت الشيء أُميله إمالة؛ إذا عدلتَ به إلى غير الجهة التي هو فيها، وجاء معدًّى بالتضعيف أيضًا، نحو: ميّله، والمصدر: التمييل، كما جاء ثلاثيًّا، نحو: مال يَميل مَيْلًا. والغرض منها: قصد مناسبة صوت نطقك بالفتحة لصوت نطقك بالكسرة التي قبلها، نحو: عماد، أو بعدها نحو: عالم، أو قصد مناسبة صوت نطقك بالألف بصوت نطقك بأصل هذه الألف، أو لصوت ما يصير إليه الألف في بعض المواضع، أو قصد مناسبة فاصلة لفاصلة، أو قصد مناسبة إمالة لإمالة"[٣]، وهنا يشير بالأغراض إلى الأسباب.

ولو تأملنا في تناول النحاة لتعريف الإمالة؛ لتبين لنا بما لا يدع مجالًا للشك بأن هذا التعريف بدأ غامضًا، ومع إضافات النحاة المختلفة قوة وضعفًا تحرر هذا المصطلح، حتى وصل إلى قمة نضجه، وهذا يَشِي بمدى تطوره وتبلوره ووضوحه.

ونرى أن أفضل تعريف لها هو تعريف ابن الحاجب، حين عرفها بأنها الذهاب بالفتحة ناحية الكسرة، فهو تعريف جامع مانع، كما وافقه الإستراباذي فيما مر بنا آنفًا، وكذا وافقه الفاكهي (٩٧٢ه) في التعريف مبيناً حكمها إذ يقول: "الإمالة: أن ينحو بالفتحة نحو الكسرة.. وهى مصدر: أملت الشيء إمالة، إذا عدلت به إلى غير الجهة التى هو فيها. من: مال الشيء يميل ميلًا؛ إذا انحرف عن القصد -: (أن ينحو) جوازًا (بالفتحة نحو الكسرة)، بأن يقصد بها العدول عن استوائها إلى جانب الكسرة، وذلك بأن تشوب الفتحة شيئًا من صوت الكسرة، فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة، سواء كان هنالك ألف أم لا، لكن إن كان هناك ألف فيلزم -لا محالة- صيرورتها بين الألف والياء.

---

(١) ابن مالك، محمد بن عبد الله (٦٧٢هـ)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م، (ص: ٣٢٥)

(٢) هناك من يرى أن الحروف تدخلها الإمالة، ينظر على سبيل المثال: ابن الأثير، مصدر سابق (٣٤٨/١/٢).

(٣) ناظر الجيش، محمد بن يوسف (٧٧٨ هـ)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تح أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ، (١٠/ ٥٢٨٣).

وهذا الحد -مع ما قبله- لابن الحاجب. وهو أولى -كما قيل- من قول بعضهم: أن تنحو بالألف نحو الياء، ومن قول بعضهم أيضًا: أن تنحو بالفتحة والألف نحو الكسرة والياء؛ لأن الفتحة قد تمال منفردة نحو: "من الضَّرَرِ". فلا يكون ما ذكروه جامعًا"[1].

(1) الفاكهي، عبد الله بن أحمد (٩٧٢هـ)، شرح كتاب الحدود في النحو، تح د. المتولي الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، (ص: ٣٠٦).

المبحث الأول: أسباب الإمالة

تعددت أسباب الإمالة عند النحاة، واختلفت أقوالهم في هذه الأسباب، فمنها ما هو متفق عليه عندهم، ومنها ما اختلف فيه. وقد عدَّها بعضهم أربعة، وجعلها آخرون خمسة، واعتبرها بعض النحاة ستة، على حين بلغت عند صنف منهم ثمانية، وأوصلها بعضهم إلى تسعة[١]، وأول من تكلم عن أسباب الإمالة هو سيبويه وسوف نتتبع هذه الأسباب بالدراسة واحدًا تلو الآخر، فإليكها:

- السبب الأول: الكسرة:

ذكر سيبويه (١٨٠هـ) أن الألف تمال لكسرة قبلها أو بعدها فقال:

"فالألف تمال إذا كان بعدها حرفٌ مكسور:

وذلك قولك: (عابدٌ، وعالمٌ، ومساجد، ومفاتيح، وعذافرٌ، وهابيل) وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها"[٢].

وهنا تم كلام سيبويه عن الألف الممالة للكسرة الواقعة بعدها، ثم شرع يتكلم عن الكسرة الواقعة قبل الألف وأنها سبب للإمالة أيضًا فقال:

"وإذا كان بين أول حرفٍ من الكلمة وبين الألف حرفٌ متحرك، والأول مكسور نحو: (عماد) أملت الألف... وكذلك إن كان بينه وبين الألف حرفان، الأول ساكنٌ؛ لأن الساكن ليس بحاجز قويٍّ... وذلك قولهم: (سربالٌ، وشملالٌ، وعماد، وكلاب)"[٣].

قال أبو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ): "يريد أن الكسرة في (عماد وكلاب) هي التي دعت إلى إمالة الألف؛ لأن الحرف الذي قبل الألف تُمال فتحته إلى الكسرة وهو بعد الكسرة في عماد وكلاب، والحرف الساكن الذي في (سربال) وهو الراء بعد السين، والذي في (شملال) وهو الميم بعد الشين لم يحفل به؛ لسكونه وأنه ليس بحاجز قوي"[٤].

---

(١) ينظر هذا الخُلْف في تعدادها إلى: ابن الأثير، مرجع سابق (٣٣٤/١/٢-٣٣٥)، الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (٤٧١ه)، المقتصد في شرح التكملة، تح د. أحمد الدويش، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م (١١٤١/٢) هـ (٢)، ابن السراج، مرجع سابق (١٦٠/٣)، الصيمري، عبد الله بن علي (٣٣٥ه)، التبصرة والتذكرة، تح د. فتحي علي الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، (٧١٠/٢)، أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (٧٤٥ه)، ارتشاف الضرب من لسان العرب،، تح د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨ه/١٩٩٨م، (٥١٨/٢-٥٣٥).

(٢) سيبويه، مصدر سابق (١١٧/٤).

(٣) سيبويه، المصدر السابق نفسه.

(٤) السيرافي، أبو سعيد (٣٦٨ هـ)، شرح كتاب سيبويه، تح أحمد حسن مهدلي وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٨م، (٤٩٥/٤).

"فإذا كان ما بعد الألف مضمومًا أو مفتوحًا لم تكن فيه إمالةٌ، وذلك نحو: (آجرٍّ، وتابلٍ، وخاتمٍ)... وكذلك إذا كان الحرف الذي قبل الألف مفتوحًا أو مضمومًا نحو: (ربابٍ، وجمادٍ، والبلبال، والجُمَّاع، والخُطَّاف) "[١].

وقد قيدَ المبردُ (٢٨٥هـ) ما يمال من أجل كسرة بعده أن يكون على وزن فاعل فقال:

"فمما يمال ما كان ألفه زائدة في فاعل، وذلك نحو قولك: (رجل عابد، وعالم، وسالم)؛ فإنما أملت الألف للكسرة اللازمة لما بعدها، وهو موضع العين من فاعل، وإن نصبت فى كل هذا فجيد بالغ على الأصل، وذلك قولك: (عالم وعابد) "[٢].

ويُلحَظ من كلام المبرد أن الإمالة هنا جائزة، ويرى أن النصب -أي: ترك الإمالة- جائز أيضًا، وليس هذا ما فهم من كلام سيبويه الذي يوحي بأنه لا وجه سوى الإمالة، ومن اللافت أيضًا أن المبرد قيد ما يمال لكسرة بعده أن يكون على وزن فاعل فقط، والأمر ليس كذلك عند سيبويه الذي استشهد ببعض الأمثلة التي ليست على وزن فاعل مثل (مفاتيح ومساجد وعذافر وهابيل).

ثم ذكر المبرد (٢٨٥هـ) ما أميل للكسرة التي قبله مبيناً جواز الإمالة وعدمها، وأن قرب وجود الياء مع الكسرة ألزم للإمالة، وعند توالي الكسرات والياءات فالإمالة مقدمة على النصب وهي أولى وأحسن منه فقال:

"وكذلك إذا كانت قبلها كسرة أو ياء، نحو قولك: (عباد، وجبال، وحبال)، كل هذا إمالته جائزة، فأما عيال فالإمالة له ألزم؛ لأن مع الكسرة ياء، فكل ما كانت الياء أقرب إلى ألفه أو الكسرة فالإمالة له ألزم، والنصب فيه جائز، وكل ما كثرت فيه الياءات أو الكسرات فالإمالة فيه أحسن من النصب"[٣].

وذكر ابن السراج (٣١٦هـ) هذا السبب في معرض حديثه عن الأسباب الستة للإمالة[٤] ولكن كلامه هنا هو عين كلام سيبويه، لذا لم يأت بجديد.

ويقول الفارسي (٣٧٧هـ) في هذا الصدد: "وللإمالة أسباب توجبها... "[٥]، والمتأمل في قوله: "توجبها"؛ يرى أن هذه الأسباب موجبة لا مجوزة للإمالة، وهو ما

---

(١) سيبويه، مصدر سابق (١١٨/٤).

(٢) المبرد، مصدر سابق (٤٢/٣).

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) ينظر: ابن السراج، مصدر سابق (١٦٠/٣-١٦١).

(٥) أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (٣٧٧هـ)، كتاب التكملة، تح د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م، (ص: ٥٣٧)، وينظر: د. شلبي، عبد الفتاح، الدراسات القرآنية واللغوية الإمالة في القراءات واللهجات العربية،، دار الشروق، جدة، السعودية، ط٣، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، (ص: ١٣٨-١٣٩).

يظهر من كلام سيبويه، ثم يسرد هذه الأسباب مقرونة بالأمثلة التي تتشابه مع أمثلة سيبويه السابق ذكرها، وقد ذكر الأشموني أن عبارة أبي علي تَسَمُّح (كما مر معنا في حكم الإمالة).

بينما ينص الصيمري على عدد هذه الأسباب، فيقول: "والأسباب التي تجوز معها الإمالة خمسة"[١]، ونلحظ في هذا النص شيئين؛ الأول: أن هذه الأسباب مجوزة لا موجبة للإمالة، الثاني: وقد أشرت إليه في بداية حديثي وهو عدد هذه الأسباب؛ إذ حصرها في خمسة أسباب مبتدئًا بالكسرة.

على حين يعد ابن الأثير (٦٠٦هـ) أسباب الإمالة ستة، وكثير من النحاة جعلوها كذلك، وفي الوقت نفسه يقول تعقيبًا على تلك الأسباب: "وإذا رجعنا إلى الحقيقة فإنما هي أربعة: كسرة، وياء، وألف، وإمالة لإمالة"[٢]، ومن ثم يصبح عدد هذه الأسباب لديه أربعة، وقد وقف عندها مفصِّلًا القولَ فيها مع ضرب الأمثلة المختلفة.

ويقول العكبري (٦١٦هـ) متحدثًا عن السبب الثاني من أسباب الإمالة:

" السَّبب الثَّاني: الكسرة، وقد تكون بعد الأَلِف نَحْو: (عَائِد)، وقد تكون قبلها وبينهما حاجز نحو: (جبال وحبال)، وقد يكون بينهما حرفان، ومِن شرطه أَن يكون ما بعد الكسرة ساكنًا نَحْو: (سِرْبال وجِلْباب)، فإن كان ذلك مفتوحًا، أو مضمومًا فلا إمالة... "[٣].

أما ابن يعيش (٦٤٣ه) فتكلم في شرحه للمفصل كلامًا موسعً في هذا السبب، فقال وهو يعرض أسباب الإمالة الستة مبينًا أنها من الأسباب المجوزة لا الموجبة:

"اعلم أنّ الإمالة لها أسبابٌ؛ وتلك الأسبابُ ستةٌ، وهو أن يقع بقرب الألف كسرةٌ"[٤].

فعبارته توحي بأن الكسرة قد تكون قبل الألف وقد تكون بعدها، ثم ضرب لذلك أمثلة فقال متحدثًا عن الكسرة إذا سبقت الألف:

"فمثالُ الأوّل وهو ما أُميل للكسرة قولك في (عِمَاد): (عِمادٌ) وفي (شِمْلَال): (شِملالٌ) وفي (عَالِم): (عالِمٌ). فالكسرةُ في (عِماد) هي التي دعتْ إلى الإمالة؛ لأنّ

---

(١) الصيمري، مصدر سابق (٧١٠/٢).

(٢) ابن الأثير، مصدر سابق (٣٣٤/١/٢-٣٤٠)، وانظر: الجرجاني، مصدر سابق (١١٤١/٢) هـ (٢).

(٣) العكبري، أبو البقاء (٦١٦ه)، اللباب في علل البناء والإعراب، تح د. عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريا، مطبوعات مركز جمعة الماجد، دبي، ط١، ١٤١٦ه/ ١٩٩٥م، (٤٥٢/٢-٤٥٣).

(٤)ابن يعيش، موفق الدين (٦٤٣هـ)، شرح المفصل، قدم له: الدكتور إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م، (١٨٩/٥).

الحرف الذي قبل الألف -وهو الميمُ- تُمال فتحتها إلى الكسرة؛ لأجل انكسار العين في (عماد)، وكذلك (شِمْلال) تُميل فتحةَ اللام منه لكسرة شين (شِمْلالٍ)، ولا يُعتدّ بالميم فاصلةً؛ لسكونها فهي حاجزٌ غيرُ حصين، فصارت كأنّها غيرُ موجودة، فإذًا قولك: (شملال) كقولك: (شِمالٌ) "[1].

أما إذا وقعت الكسرة قبل الألف فقد فصَّل القول فيها، مؤكدًا على أن تقدم الكسرة على الألف أدعى للإمالة من تأخرها، وتوالي الكسرات أدعى للإمالة وأقوى، وكلما كانت الكسرة أقرب إلى الألف قويت الإمالة، حيث يقول:

"وقالوا: (عالمٌ) فأمالوا للكسرة بعدها، كما أمالوا للكسرة قبلها، إلَّا أنّ الكسرة إذا كانت متقدّمة على الألف، كانت أدعى للإمالة منها إذا كانت متأخّرة؛ وذلك أنّها إذا كانت متقدّمة، كان في تقدّمها تسفُّلٌ بالكسرة، ثمّ تصعد إلى الألف، وإذا كانت الكسرة بعد الألف، كان في ذلك تسفّلٌ بعد تصعّدٍ، والانحدارُ من عالٍ أسهلُ من الصعود بعد الانحدار، وإن كان الجميع سببًا للإمالة.

واعلم أنّه كلّما كثرت الكسراتُ، كان أدعى للإمالة؛ لقوّة سببها، ومتى بعدت عن الألف ضعفت؛ لأنّ للقُرب من التأثير ما ليس للبُعْد، ولاجتماع الأسباب حكمٌ ليس لانفرادها، فإذًا الإمالةُ في (جِلباب) أقوى من إمالة (شِمْلال)؛ لأن الكسرتين أقوى من الكسرة الواحدة، وإمالةُ (عماد) أقوى من إمالة (شِملال)؛ لقرب الكسرة من الألف... فلمّا كانت الكسرة أقرب إلى الألف، فالإمالةُ له ألزمُ، والنصب فيه جائزٌ، وكلّما كثُرت الكسرات والياءات كانت الإمالة فيه أحسن من النصب[2] ".

ويعبر الإستراباذي (٦٨٦ه) عن هذا السبب فيقول:

" فأحد الأسباب الكسرة، وهي إما قبل الألف أو بعدها، والحرف المتحرك بالكسر لا يجوز أن يكون هو الحرف الذي يليه الألف؛ لأنها لا تلي إلا الفتحة، فالحرف المتحرك بالكسرة إما أن يكون بينه وبين الألف حرف أو حرفان، والأول أقوى في اقتضاء الإمالة لقربها، وإذا تتابع كسرتان كـ (جِلبَاب)، أو كسرة وياء نحو: (كِيزَان)، كان المقتضي أقوى، والتي بينها وبين الألف حرفان لا تقتضي الإمالة إلا إذا كان الحرف الذي بينها وبين

([1]) ابن يعيش، مصدر سابق (١٩٠/٥).

([2]) المصدر السابق نفسه.

الألف ساكنًا نحو: (شِمْلَل)، فإن كان متحركًا نحو عِنَبًا، أو كان بين الكسرة والألف ثلاثة أحرف لم يجز الإمالة... "[1].

وتحدث أبو حيان (٧٤٥ه) عن الكسرة سببًا من أسباب الإمالة، مبينًا الخلاف الدائر بين سيبويه وابن السراج في أيهما أقوى في باب الإمالة الكسر أم الياء؟ مرجحًا أن الكسرة أقوى من الياء، مؤيدًا بذلك كلام سيبويه، فقال:

"ذهب الأكثرون إلى أنها في باب الإمالة أقوى من الياء، وهو ظاهر كلام سيبويه، وذهب ابن السراج إلى أن الياء أقوى من الكسرة، فالكسرة إن تقدمت الألف، ووليتها الكسرة نحو: (مساجد، وبابك) فالإمالة، وإن تأخرت الألف بحرف نحو: (عماد)، أو حرفين أولهما ساكن نحو: (شِمْلال) أميل.... "[2].

أما ابن هشام (٧٦١ه) فقد تحدث عن الكسر عند حديثه عن أسباب الإمالة، وذكرها في السبب السادس والسابع، فجعل وقوع الكسرة قبل الألف سببًا، ووقوعها بعد الألف سببًا آخر فقال:

"السادس: وقوع الألف قبل الكسرة، نحو: (عَالِم وكَاتِب).

السابع: وقوعها بعدها منفصلة: إما بحرف نحو: (كتاب وسلاح)، أو بحرفين أحدهما هاء نحو: (يريد أن يضربها)، أو ساكن نحو: (شِمْلَل وسِرْدَاح)، أو بهذين وبالهاء نحو: (دِرْهَمَاك)"[3].

وأما الشاطبي (٧٩٠هـ) فقد أطال الحديث جدًّا في هذا السبب، سواء أكانت الكسرة متقدمة عن الألف أم متأخرة عنه، وسواء كانت الكسرة لازمة أو عارضة، وسواء كانت ظاهرة أو مقدرة لأجل الوقف أو الإدغام، وهو هنا يتميز بهذا الاستقصاء والنقد البَنَّاء وفق رؤية أصولية نحوية[4].

- السبب الثاني: الياء:

ذكر سيبويه (١٨٠ه) أن من أسباب الإمالة الياء الواقعة قبل الألف، مبينًا أن الياء في الإمالة جعلت بمنزلة الكسرة فقال:

---

(1) الإستراباذي، رضي الدين (٦٨٦ه)، شرح شافية ابن الحاجب، تح محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٣٩٥ه/١٩٧٥م، (٣/٥-٦).

(٢) أبو حيان، مصدر سابق (٥١٩/٢).

(3)ابن هشام الأنصاري، جمال الدين (٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، (٣٥٥/٤).

(4) الشاطبي، مصدر سابق (١٥٥/٨-١٦٤).

"ومما تمال ألفه: (كيَّال وبيَّاع)، وسمعنا بعض من يُوثَق بعربيته يقول: (كيّال كما ترى)، فيميل، وإنما فعلوا هذا؛ لأن قبلها ياء، فصارت بمنزلة الكسرة التي تكون قبلها نحو: (سراج وجمال)، وكثير من العرب وأهل الحجاز لا يميلون هذه الألف، ويقولون: (شوك السّيال والضّياح)، كما قلت: (كيّال وبيّاع)، وقالوا: شيبان وقيس عيلان وغيلان، فأمالوا للياء، والذين لا يميلون في (كيّال) لا يميلون ههنا"[1].

ويرى المبرد (٢٨٥هـ) أن الألف إذا وقع قبلها ياء جاز فيها النصب والإمالة، والإمالة أولى من النصب، واجتماع الكسرة مع الياء ألزم في الإمالة، مع جواز النصب، فيقول:

"فأما (عيال) فالإمالة له ألزم؛ لأن مع الكسرة ياءً، فكل ما كانت الياء أقرب إلى ألفه أو الكسرة فالإمالة له ألزم، والنصب فيه جائز، وكل ما كثرت فيه الياءات أو الكسرات فالإمالة فيه أحسن من النصب"[2].

ونرى ابن السراج (٣١٦ه) يذكر هذا السبب أيضًا مُقدِّمًا إياه على جميع الأسباب الستة التي ذكرها للإمالة، لأنه يرى أن أقوى سبب للإمالة هو الياء فقال:

"ما أُميلَ مِنْ أَجلِ الياءِ: وذلكَ: (شَيبانُ وقَيس عَيْلانَ وَغَيْلانُ وكَيَّالُ وَبَيَّاعٌ)، وأَهل الحجازِ لا يُميلونَ هَذا، ويقولونَ: (شَوْكُ السَّيَالِ، والضَّياح) "[3].

ويقف عبدالقاهر الجرجاني (٤٧١هـ) عند هذا السبب وقفة تذوق فيقول: "وكذا الياء في (شيبان) قبل الألف، وذاك أنه لا فصل بين أن يكون التصعيد بعد الانحدار، وبين أن يكون الانحدار بعد التصعيد؛ لأن كلًّا مصاحب للاختلاف، فيؤتى بالإمالة ليخف الخلاف، ولا يبقى منه إلا الجرس الخفي...، وكذا ياء (شيبان)؛ لأنه ليس بينها وبين الفتحة إلا الباء، ثم اعلم أن الياء توجب الإمالة وإن انفتحت لوقوعها قبل الألف نحو (الضَّياح)، وذاك أن تسفله وإن كان يقل بالتحريك، فلا يكون بمنزلة الساكن نحو (شيبان)، فإن هنا مزية أخرى وهو أنه يتصل بالفتحة من غير فصل، وفي (شيبان) غير متصل بها فيجرى ذلك المجرى في الإمالة؛ لتكون الفتحة مشاكلة لها في الميل إلى الكسرة"[4].

---

(1) سيبويه، مصدر سابق (٤/١٢١-١٢٢).

(2) المبرد، مصدر سابق (٣/٤٢).

(3) ابن السراج، مصدر سابق (٣/١٦٠).

(4) الجرجاني، مصدر سابق (٢/١١٤٦-١١٤٧).

على حين يجعل الصيمري الياء في المرتبة الثانية من أسباب الإمالة فيقول: "والأسباب التي تجوز معها الإمالة خمسة: الكسرة، والياء... "[١].

بينما يحصر ابن الأثير (٦٠٦هـ) أسباب الإمالة في أربعة أسباب فقط من بينها الياء، وفي الوقت نفسه يشير إلى اختلاف العلماء في أيهما أقوى في باب الإمالة؛ الكسرة أم الياء؟ فيقول:

" وقد اختلف العلماء في الكسرة والياء، أيهما أقوى في باب الإمالة، فذهب الأكثرون إلى أن الكسرة أقوى؛ لأنها تجلب الإمالة ظاهرة أو مقدرة، وذهب ابن السراج إلى أن الياء أقوى؛ لأن الكسرة بعضها"، وفي السياق ذاته يرى بأن: " بعض مُمال الياء أقوى من بعض، فـــ(سيَّان) أقوى من (ديَّان)،و(حيَّان)أقوى من(شيبان)"[٢].

بينما نرى العكبري (٦١٦هـ) يذكر الياء في السبب الأول من حديثه عن أسباب الإمالة؛ معلِّلًا لذلك بتقريب الألف من الياء فيقول:

"السَّبب الأول: الياء الكائنة قبل الألف بحرف أو حرفين نحو: (شَيبَان وغيلان وشيال) فأهل الحجاز لا يُميلون، وتميم تُميل الألف في هذا كلّه ليقرب من صوت الياء"[٣].

ويبين ابن يعيش (٦٤٣هـ) أن الإمالة للياء الساكنة أقوى من الإمالة للياء المتحركة؛ لثقل الياء الساكنة، وكلما جاورت الياء الألف قويت الإمالة، فيقول:

"والإمالةُ للياء الساكنة من نحو: (شيبان)، و(عيلان) أقوى من الإمالة للياء المتحرّكة من نحو:(الحَيَوان)، و(المَيَلان)؛ لأنّ الساكنة أكثرُ لِينًا واستثقالًا، فكانت أدعى للإمالة.

والإمالةُ للياءَين نحو: (كَيَّال)، و(بَيّاع) أقوى من الياء الواحدة نحو: (البَيان)، و(شوكِ السَّيال)؛ لأنّ الياءين بمنزلة علّتَيْن وسببَيْن، وإمالةُ ما الياء فيه مُجاورةٌ للألف من نحو: (السَّيال) و(البَيان) أقوى من إمالة ما تباعدتْ عنه"[٤].

على حين يقول الإستراباذي (٦٨٦هـ) مبينًا تأثير الياء في الألف التي بعدها سواء اتصلت بالألف مباشرة أو اتصلت بالحرف الذي يسبق الألف، متحركة كانت أو ساكنة:

"والياءُ إنَّما تُؤَثِّر قَبْلَهَا في نحو: (سَيَالٍ وَشَيْبَانَ)، أقول: الياء إما أن تكون قبل

---

(١) الصيمري، مصدر سابق (٧١٠/٢).

(٢) ابن الأثير، مصدر سابق (١/٢ ٣٣٤-٣٣٥، ٣٣٧).

(٣) العكبري، مصدر سابق (٢/ ٤٥٢).

(٤) ابن يعيش، مصدر سابق (١٩١/٥).

الألف، أو بعدها، فالتي قبلها إنما تؤثر إذا اتصلت بالألف كـ (سَيَال)...؛ لأن الحركة بعد الحرف، فالفتحة بعد الياء، فصارت الياء المفتوحة كالكسرة قبل الفتحة في نحو: (عماد)، تؤثر أيضًا إذا اتصلت بحرف الألف: إما ساكنةً نحو: (شَيْبَانَ) أو متحركة كـ (الحيوان وَالْحَيَدَان) "[1].

ونلاحظ أن أبا حيان (٧٤٥ه) يرى أن الإمالة في الياء المشددة أقوى منها في الياء المخففة، والإمالة في الياء الساكنة أقوى من المتحركة حين يقول:

"السبب الثاني: الياء، ذكر سيبويه أن أهل الحجاز، وكثيرًا من العرب لا يميلون للياء، وأن أهل الحجاز يميلون الكسرة، فالياء تمال الألف لأجلها إذا اتصلت متقدمة نحو: (سيال، وضيَّاح، وبيَّاع)، وهي في المشددة أقوى منها في المخففة، أو انفصلت عن الألف بحرف نحو: (شيبان والحيوان)، والإمالة مع الساكنة أقوى منها مع المتحركة"[2].

أما ابن هشام (٧٦١ه) فقد جعل وقوع الياء قبل الألف سببًا، ووقوعها بعد الألف سببًا آخر فقال:

"الرابع: وقوع الألف قبل الياء[3]؛ كـ (بايعته وسايرته)، وقد أهمله الناظم والأكثرون.

الخامس: وقوعها بعد الياء متصلة؛ كـ (بيان)، أو منفصلة بحرف كـ (شيبان) و(جادت يداه)، أو بحرفين أحدهما الهاء؛ نحو: (دخلت بيتها)"[4].

وقد قيَّد بعضهم ذلك بأن لا يفصل بين الياء والهاء بحرف مضموم، وإلا امتنعت الإمالة، حيث يقول الشيخ خالد الأزهري (٩٠٥ه): " ثانيهما: الهاء نحو: "دخلت هند بيتها"، وشرطه ألا يفصل بين الياء والهاء بحرف مضموم نحو: "هند اتسع بيتها"[5]".

وكذلك تمتنع إن كانت الألف منفصلة عن الياء بحرفين ليس أحدهما "هاء"؛ نحو: (ساد الوفاق بيننا)، أو بأكثر من حرفين؛ نحو: (عيشتنا راضية)، قيل: وإنما اغتفر الفصل بالهاء؛ لخفائها فكأنها غير حاجز[6].

---

(١)الإستراباذي، مصدر سابق (٩/٣).

(٢) أبو حيان، مصدر سابق (٥٢٨/٢- ٥٢٩).

(٣) بشرط أن تكون متصلة، كما مثل المصنف، أو منفصلة بالهاء كـ (شاهين).

(٤) ابن هشام الأنصاري، مصدر سابق (٣٥٦/٤).

(٥) الأزهري، خالد بن عبد الله (٩٠٥ه)، التصريح بمضمون التوضيح، دراسة وتح: د. عبد الفتاح بحيري، الزهراء، ط١، ١٤١٨ه/١٩٩٧م، (٢٨٤/٥).

(٦) ينظر: المرادي، مصدر سابق (١٤٩٥/٣)، والأشموني، مصدر سابق (٧٦٧/٣).

ونرى تفصيل ذلك بوضوح عند الشاطبي (٧٩٠هـ) حيث يقول: "هذا تفسير مراده إلا أن عليه دركًا من وجهين: أحدهما أن الناس لم يقتصروا في جواز الفصل على حرفين أحدهما هاء؛ بل أجازوا الإمالة إذا فصل حرفان أحدهما ساكن نحو "أغيلْنا" و"عيَّنا" و"بَيَّنا" وما أشبه ذلك، ووجه ذلك ضعف الساكن؛ إذ ليس بحاجز حصين فقرب الفاصل أن يكون حرفًا واحدًا. والناظم لم يذكر هذا بل اقتصر على نحو "بينها" ولم يدخل نحو "أَغْيَلْنا" وهو مُوهم عدم الإمالة فيه كما لا تمال ألف "غيبنا" و"بيننا" و"يدنا" للفصل بحرفين ليس أحدهما هاء، لكن الناس فرقوا بأن المتحركين قويَّان في الفصل بخلاف ما إذا كان أحدهما ساكنًا؛ لأن الساكن حاجز غير حصين، فساغت الإمالة مع كون أحدهما ساكنًا ولم يَسُغ مع كونهما معًا متحركين.

والثاني أنه أطلق القول في الحاجز ولم يُقَيِّد حركته، وقد شرط الناس في ذلك أن لا يقع بين الألف الممالة وبين الياء ضمة، وهذا إنما يشترط في الفاصل المتعدد، بل تكون حركة الفاصل إما فتحة؛ كقولك: "بينها" أو "غيرها"، أو يكون ساكنًا نحو: "لم يتبينها" فإن كانت ضمة منعت الإمالة رأسًا؛ لأنك إذا أَملت "جيبها" فلا بد من إمالة الحركتين معًا قبل الألف، أما فتحة الهاء فلا بد منها؛ لأن إمالتها بها تحصل إمالة الألف وأما الفتحة الأخرى فكذلك أيضًا؛ لأن الهاء خفية في حكم الذاهبة، وذهابها بحركتها فصارت الحركة كأنها والية للألف فلا بد من الإمالة. لو قلت: "هذا جيبها" لم تُمل لأن الضمة قد حالت بين الممال والسبب قال سيبويه «وقالوا بيني وبينها فأمالوا في الياء كما أمالوا في الكسرة، وقالوا: يريد أن يكيلها ولم يكلها» ثم قال «وليس شيء من هذا تمال ألفه في الرفع إذا قال: هو يكيلها؛ وذلك لأنه وقع بين الألف وبين الكسرة الضمة فصارت حاجزًا فمنعت الإمالة؛ لأن الباء في قولك يضربها فيها إمالة فلا تكون في المضموم إمالة إذا ارتفعت الباء كما لا يكون في الواو الساكنة إمالة» يعني لأن الضمة فيها ارتفاع فهي تضاد الياء وتضاد ما يُنْحى به نحو الياء قال «وإنما كان في الفتح لشبه الياء بالألف» هذا ما قال وليس كلامه مختصًّا بإمالة الكسرة وحدها بل هو عام فيها وفي إمالة الياء كما وقع تمثيله أوَّلًا؛ وإنما قال «لأنه وقع بين الألف وبين الكسرة الضمة» على جهة المثال لا أن ذلك مختص بالكسرة دون الياء"[(١)].

(١) الشاطبي، مصدر سابق (٨/١٥٣- ١٥٤).

● السبب الثالث: الألف الزائدة للتأنيث أو غير ذلك:

قال سيبويه (١٨٠ه) في بيان هذا السبب:

"لأنها بمنزلة ما هو من بنات الياء[١]. ألا ترى أنك لو قلت في: (معزى) وفي: (حبلى) فعلت على عدة الحروف، لم يجئ واحدٌ من الحرفين إلا من بنات الياء[٢]. فكذلك كل شيءٍ كان مثلهما مما يصير في تثنيةٍ أو فعلٍ ياءً، فلما كانت في حروف لا تكون من بنات الواو أبدًا صارت عندهم بمنزلة ألف رمى ونحوها، وناس كثير لا يميلون الألف ويفتحونها، يقولون: حبلى ومعزى"[٣].

ويقول المبرد (٢٨٥ه) مبيِّنًا أن أساس ذلك رجوع الألف إلى الياء، سواء كانت من ذوات الياء أم من ذوات الواو إذا كانت ترجع الألف فيها إلى الياء:

" أو تكون الألف زائدة للتأنيث، فحق الزوائد أن تحمل على الأصول، فإذا كانت ذوات الواو ترجع إلى الياء فالزائد أولى؛ وذلك قولك في (حبلى: حبليان، وحبليات)، وكذلك: (سكرى وشكاعى) ونحوه، فأما الملحقة فنحو: (حبنطى، وأرطى، ومعزى) وتقول: (أرطيان، ومعزيان، وحبنطيان)، فكل هذا يرجع إلى الياء، فكذلك فافعل به إذا كانت الألف رابعة مقصورة أو على أكثر من ذلك، اسمًا كان أو فعلًا"[٤].

وقد ذكر ابن السراج (٣١٦ه) هذا السبب فقال وهو يتحدث عن السبب الثالث من أسباب الإمالة، واشترطت في ذوات الواو أن تكون رابعة فصاعدًا:

"وإذا جاوزت الأسماء أربعة أحرف أو جاوزت من بنات الواو فالإمالة مستتبَّة؛ لأنها مواضع تصير فيه ياءات، وجميع هذا لا يميله ناس كثير من بني تميم، وكل ألف زائدة للتأنيث أو لغيره فحكمها حكم الألف إذا كانت رابعة فصاعدًا؛ لأنها تقلب ياء في التثنية، وذلك نحو: (حبلى ومعزى)، وناس كثيرون لا يميلون"[٥].

بينما نرى عبد القاهر الجرجاني (٤٧١ه) يفصل القول في أنواع الألف، فيقول: "وأما الألف فعلى ثلاثة أضرب:... والثاني: أن تكون زائدة إما للتأنيث وإما للإلحاق، فالتأنيث نحو: حبلى، والإلحاق نحو: معزى، فهذا الضربان يمالان، أما الأصلية فحق لها ذلك؛ لانقلابها عن ياء، وأما المزيدة للتأنيث أو الإلحاق فتعود إلى الياء أيضًا، ألا

---

(١)يريد أن أصل الألف ياء، ويعرف أصلها في الأسماء بتثنيتها، وفي الأفعال بإسناد الفعل إلى تاء المتكلم فيظهر أصل الألف.

(٢) "يريد أن ألف حبلى ومعزى تمال، لأنها تنقلب ياء لو صرّفنا منها الفعل فقلنا: حبليت ومعزيت، أو ثنينا فقلنا: حبليان ومعزيان كما قلنا رمى لأنه من رميت" السيرافي، مصدر سابق (٤٩٨/٤).

(٣) سيبويه، مصدر سابق (١٢٠/٤).

(٤) المبرد، مصدر سابق (٤٥/٣).

(٥) ابن السراج، مصدر سابق (٣/ ١٦١).

تراك تقول: حبليان ومعزيان.. وإذا رجعت هذه الألفات إلى الياء كان حقها من الإمالة ظاهرًا"[١].

ونلحظ أن ابن الأثير (٦٠٦هـ) أكثر بيانًا من الجرجاني، حيث يقول: "السبب الثالث: الألف ولها أربعة أحوال:... الحال الثالثة: أن تكون الألف بمنزلة المنقلبة عن الياء، وهي إما للتأنيث كحبلى، أو للإلحاق كمعزى، أو للتكثير كقبعثرى، وهذه الألف تمال سواء كانت من الياء أو الواو، وإنما كانت هذه الألف بمنزلة المنقلبة؛ لأنها أشبهتها في التثنية والاشتقاق نحو: حبليان وحَبْلَيت"[٢].

ويطيل الإستراباذي (٦٨٦هـ) الكلام عن الألف التي في آخر الكلمة سواء أكانت هذه الكلمة اسمًا أم فعلًا، بشرط أن تكون هذه الألف منقلبة عن ياء أو منقلبة عن واو وتصير إلى الياء عند اتصالها بالضمائر، ويلحظ هنا أن هذين سببان منفصلان عند كثير من النحاة، إلا أن الإستراباذي جمعهما في سبب واحد، فبدأ بالألف الواقعة في فعل ثم ثنى بالألف الواقعة في آخر الأسماء، وسأذكر كلامه هنا عن الحالة الثانية وهي الألف التي في آخر الأسماء إذ يقول:

"والثانية: أي التي في آخر الاسم، إن كانت عن ياء نحو الفتى والرحى جاز إمالتها، لكونها عن ياء وصيرورتها ياءً في التثنية، وإن كانت عن واو: فإن كانت رابعة فما فوقها جاز إمالتها؛ لصيرورتها في المثنى ياء كـ (الأعليان والمصطفيان)، وكذا الألف الزائدة، كـ (الْحُبْلى، والذِّفْرى والأَرْطَى، والكمْثْرَى، والقَبَعْثَرَى؛ لأنها تنقلب ياء في المثنى، على ما مضى في باب المثنى، وكذا ألف: (سُكارَى وحبَالَى وصَحَارَى، لأنك لو سميت بها وثنيتها قلبت ألفاتها ياءً، وإن كانت ثالثة لم تمل قياسًا، بل شاذًّا، كالـمَكَا والعَشَا؛ لأنها تصير ياء كما في الفعل، بل تصير في التصغير ياء قياسًا كعُصَيَّة (ولا تؤثر)؛ لكون سكون ما قبلها يبعدها عن صورة الألف الممالة، بخلاف نحو: (دُعِي وأعْلَيان)، وأما نحو: (القُوَى والعُلَى والضُّحَى) - في القرآن - فإنما جاز إمالتها؛ لكونها رؤوس الآي، فتناسب سائر الكلام التي هي رؤوس الآي، وفيها سبب الإمالة"[٣].

وذكر أبو حيان (٧٤٥هـ) أحوال هذه الألف المنقلبة عن ياء، وأنها سبب من أسباب الإمالة سواء كانت على (فَعْلى، أو فُعْلى، أو فِعْلى)، وسواء كانت الألف للتأنيث أو للإلحاق، وكذلك إذا وقعت في فعل أو اسم أو صفة فقال:

---

(١) الجرجاني، مصدر سابق (١١٤٧/٢-١١٤٨).

(٢) ابن الأثير، مصدر سابق (٣٣٧/١/٢-٣٣٩).

(٣)الإستراباذي، مصدر سابق (١١/٣-١٢).

" السبب الرابع: تشبيه الألف بالألف المنقلبة عن الياء، ومن ذلك (فَعْلى)، وتكون الألف فيه للإلحاق نحو: (علقى)، وللتأنيث نحو: (رضوى) هذا في الاسم، وفي الصفة: (سكرى)، و(فِعْلى) يكون فيه للإلحاق نحو: (ذِفْرى)، وللتأنيث نحو: (ذِكْرى)، ولا يوجد في الصفة إلا ما رواه أحمد بن يحيى من قولهم: (رجل كيصَى) منونًا، و(فُعْلى) ولا يكون ألفه إلا للتأنيث، وتكون اسمًا نحو: (بُهْمى) وصفة نحو: (حبلى)، و(فُعَالى) وألفه للتأنيث، ويكون اسمًا نحو: (حبارى)، وصفة جمع تكسير نحو: (سكارى) "[1].

- السبب الرابع: كل ألف أصلها ياء أو واو وكانت عين الكلمة مفتوحة:

قال سيبويه (١٨٠ه) مبينًا إمالة كل ألف أصلها ياء، أو التي أصلها واو، شريطة أن تكون رابعة فصاعدًا، بينما يتركون الإمالة في ذوات الواو إذا كانت ثالثة:

"ومما يميلون ألفه كل شيءٍ من بنات الياء والواو، كانت عينه مفتوحة، أما ما كان من بنات الياء فتمال ألفه؛ لأنها في موضع ياء وبدلٌ منها، فنحوا نحوها... وأما بنات الواو فأمالوا ألفها؛ لغلبة الياء على هذه اللام؛ لأن هذه اللام التي هي واوٌ إذا جاوزت ثلاثة أحرف قلبت ياءً، والياء لا تقلب على هذه الصفة واوًا فأميلت لتمكن الياء في بنات الواو؛ ألا تراهم يقولون: (معديٌّ ومسنيٌّ والقنيُّ والعصيُّ)، ولا تفعل هذا الواو بالياء، فأمالوها لما ذكرت لك، والياء أخف عليهم من الواو فنحوا نحوها، وقد يتركون الإمالة فيما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو نحو: (قفًا وعصًا والقنا والقطا) وأشباههن من الأسماء؛ وذلك أنهم أرادوا أن يبينوا أنها مكان الواو، ويفصلوا بينها وبين بنات الياء، وهذا قليلٌ يحفظ، وقد قالوا: (الكبا والعشا والمكا)... كما فعلوا ذلك في الفعل، والإمالة في الفعل لا تتكسر إذا قلت: (غزا وصفا ودعا)"[2].

وقد بيَّن المبرد (٢٨٥ه) ذلك، مشيرًا إلى أن إمالة ذوات الواو التي واوها ثالثة قبيحة، وموضحًا أن الأسماء التي تكون الألف فيها ثالثة وأصلها واو تمتنع فيها الإمالة، أما ذوات الياء فتجوز فيها الإمالة، فقال:

" واعلم أن الألف إذا كانت منقلبة من ياء في اسم أو فعل، فإمالتها حسنة، وأحسن ذلك أن تكون في موضع اللام، وذلك قولك: (رمى، وسعى، وقضى)؛ وذلك لأن الألف هي التي يوقف عليها والإمالة أبين، وهى التي تنتقل على الثلاثة فتكون رابعة وخامسة وأكثر، فإذا كانت كذلك رجعت ذوات الواو إلى الياء؛ نحو: (مغزيان، وملهيان)، وقولك

([1]) أبو حيان، مصدر سابق (٢/٥٣٢-٥٣٣).

([2]) سيبويه، مصدر سابق (٤/١١٨-١١٩).

في الفعل: (أغزيت)، وقد فسَّرنا هذا في بابه مستقصًى، فلما كانت الياء أمكن كانت الإمالة أثبت، فأما ما كان من ذوات الواو على ثلاثة أحرف فإن الإمالة فيه قبيحة؛ نحو: (دعا، وغزا، وعدا)، وقد يجوز على بُعد؛ لأن هذه الألف هي التي تمال في (أغزى) ونحوه، فأما الأسماء فلا يجوز فيها الإمالة إذا كانت على ثلاثة أحرف؛ لأنها لا تنتقل انتقال الأفعال؛ لأن الأفعال تكون على فَعَل، وأَفْعَلَ ونحوه، والأسماء لا تتصرف؛ وذلك قولك: (قفا، وعصا) لا يكون فيهما، ولا في بابهما إمالة؛ لأنهما من الواو، ولكن (رحى، وحصى، ونوى) هذا كله تصلح إمالته"[1].

وأما كلام ابن السراج (٣١٦ه)[2] فهو عين كلام سيبويه والمبرد، ولذا فلا حاجة لسرده.

قال السيرافي (٣٦٨ه): " فأما ما كان أصله ياء فقولك: (رحى ورمى ومرمى)، لأن أصله: (رميت)، وتقول: (رحيان) في التثنية، وما كان أصله واوًا انقلبت ياء نحو: (أدنى وملهى)، وجميع ما كان من ذوات الواو إذا وقعت الواو رابعة وقبلها فتحة انقلبت ياءً ثم انقلبت ألفًا، فجرى مجرى الياء في حكم الإمالة، ألا ترى أنا نقول: (غزوت) ثم نقول: (أغزيت وأغزيا واستغزيا) تثنية (استغزى). وأما ما كان أصله ألفًا فـ (حبلى) و(سكرى)؛ لأنك تقول: (حُبْلَيَان وسُكْرَيَان)، فهذا كله حكم الياء الأصلية في الإمالة"[3].

وقد وقف الجرجاني (٤٧١ه) عند الألف، فجعلها ثلاثة أضرب، حيث يقول: "وأما الألف فعلى ثلاثة أضرب: الأول: أن تكون منقلبة عن ياء، نحو: رمى ورحى... والضرب الثالث: أن تكون منقلبة عن الواو، نحو: غزا ودعا وعصًا وقفًا، فما كان من هذا فعلًا أميل؛ لأنه يظهر ياء إذا بني للمفعول به، نحو: دُعِي وغُزِي، كما تقول: رُمِي، فكما أملت ألف أغزى؛ لأنه يعود إلى الياء في قولك: أغزيت، كذلك أملت ألف غزا؛ لمصيره في غُزِي ياء، فالأول أقوى؛ لأن الواو لا يأتي هناك البتة، ألا تراك لا تقول: أغْزَوت كما تقول: غزوت؟ وكلما كان الألف أثبت على الياء كانت الإمالة أذهب فيها.

وأما الاسم نحو: "عصًا" فلا يمال إلا على الشذوذ؛ لأنه لا يأتي ياءً في حال، تقول: عصوان، والذي شذ من هذا قولهم: "الكبا" بالإمالة، و"العشا"، مع قولهم: الكبوان والعشو وعشوت، وقد يمال الألف المنقلبة عن الواو على غير جهة الشذوذ، وذلك إذا روعي

---

(1) المبرد، مصدر سابق (٣/٤٣- ٤٤).

(2) ابن السراج، مصدر سابق (٣/١٦٢).

(3) السيرافي، مصدر سابق (٤/٤٩٧).

المشاكلة، نحو: { ! " # }[١] أميل لتشاكل: { * + }[٢] و{ . / }[٣] حين تمال، ولا يفعل ذلك إذا لم يصاحب بنات الياء؛ لانتفاء حديث المشاكلة، وهذا حكم الألفات الكائنة آخرًا"[٤].

بينما قسمها ابن الأثير (٦٠٦هـ) إلى أربعة أحوال، إذ يقول: "السبب الثالث: الألف، ولها أربعة أحوال:

الحال الأولى: أن تكون منقلبة عن الياء، فتمال؛ تنبيهًا على الأصل، وسواء كانت في الاسم أو الفعل: ثلاثيًّا كان فما فوقه، عينًا كانت أو لامًا، نحو باب وفتى ومستقصى، ونحو عاب ورمى واستقصى، وهي إذا كانت لامًا أقوى في الإمالة منها إذا كانت عينًا، ففتى أقوى من ناب، ورمى أقوى من باع.

الحال الثانية: أن تكون منقلبة عن الواو، فإن كانت في ثلاثي لامًا أَمَلْتَ الفعل دون الاسم، فتميل: دعا وغزا، ولا تميل: القفا والعصا إلا ما شذَّ، قالوا: الكِبَا والعَشَا، وهما من الواو، وأمالوا (العلى) لقولهم: العليا، وأمالوا الربا لأجل الراء، أما قوله تعالى: { ! " # }[٥] فلمشاكلة جلَّاها ويغشاها، وإن كانت الألف فيه عينًا لم تُمِل الاسم ولا الفعل، نحو باب ومال، وقام وقال، وقد أمال بعضهم الباب والمال.

وإن كانت الألف المنقلبة عن الواو في كلمة زائدة على ثلاثة أحرف أَمَلْتَها في الاسم والفعل معًا، نحو: مُغْرًى ومُستدعى، وأغرى واستدعى، لقولك: مُغْرَيَان ومُسْتدعَيان، وأغريت واستدعيت"[٦].

ونرى ابن يعيش (٦٤٣هـ) يقول في هذا السبب كلامًا بديعًا ما نصه:

" الألف إذا كانت في آخر الكلمة، فلا تخلو من أن تكون منقلبة عن واو أو ياء. فإن كانت منقلبة من ياء في اسم أو فعل، فإمالتها حسنة، وذلك قولك في الفعل: (رمى)، (قضى)، (سعى)، وفي الاسم: (فتى)، و(رحى)؛ لأن اللام هي التي يوقف عليها، وإن كانت من الواو فإن كان فعلًا، جازت الإمالة فيه على قبح، نحو قولك: (غزا)، (دعا)، (عدا)؛ لأن هذا البناء قد ينقل بالهمزة إلى (أفعل)، فيصير واوه ياء؛ لأن الواو إذا وقعت رابعة صارت ياء، نحو: (أغزيت وأدعيت)، فتقول: (أغزى وأدعى) بالإمالة، وأيضًا فإنه

---

(١) سورة الشمس، الآية: ١.

(٢) سورة الشمس، الآية: ٣.

(٣) سورة الشمس، الآية: ٤.

(٤) الجرجاني، مصدر سابق (١١٤٧/٢-١١٤٩).

(٥) سورة الشمس، الآية: ١.

(٦) ابن الأثير، مصدر سابق (٣٣٧/١/٢-٣٣٨).

قد يبنى لما لم يُسَمَّ فاعله، فيصير إلى الياء، نحو: (غُزِي ودُعِي)، فتخيلوا ما هو موجود في الحكم موجودًا في اللفظ.

فإن كان اسمًا نحو: (عصا) و(قفا) و(رحى)، لم تمل ألفه؛ لأنها لا تنتقل انتقال الأفعال؛ لأن الأفعال تكون على: (فَعَلَ)، و(أَفْعَلَ)، و(اسْتَفْعَلَ)، و(فَعَّلَ) والأسماء لا تتصرف هذا التصرف، فلا يكون فيها إمالة، هذا إذا كانت ثالثة، فأما إذا كانت رابعة طرفًا، فإمالتها جائزة، وهي التي تختار. ولا تخلو من أن تكون لامًا أو زائدة، فإذا كانت لامًا، فلا تخلو من أن تكون منقلبة من ياء من نحو: (مرمى)، و(مسعى)، و(ملهى)، و(مغزى)؛ فأما (مرمى) و(مسعى)، فهو من (رميت)، و(سعيت)، و(ملهى)، و(مغزى) فإنهما وإن كانا من (لهوت)، و(غزوت)، فإن الواو ترجع إلى الياء لوقوعها رابعة؛ ولذلك تظهر في التثنية فتقول: (ملهيان)، و(مغزيان) "[1].

وأما الإستراباذي (٦٨٦ه) فقد تكلم عن هذه الألف المنقلبة عن ياء في الأسماء والأفعال، وقد قرنهما في سبب واحد، لكننا سنأخذ كلامه هنا عن الألف الواقعة في الأفعال، وهي الحال الأولى التي تحدث عنها فقال:

" وَالصَّائِرَةُ يَاءً مَفْتُوحَةً، نَحْوُ: (دَعَا وحُبْلَى وَالْعُلَى)، بِخِلَافِ: (جَالَ وَحَالَ)، أقول: اعلم أن الألف إذا كانت في الآخر، فإما أن تكون في آخر الفعل، أو آخر الاسم، فالأولى جاز إمالتها مطلقًا، لأنها إن كانت عن ياء فلها أصل في الياء وتصير ياء عند اتصال الضمائر بها، نحو: (رميت ويرميان)، وإن كانت عن واو فإن تلك الألف تصير ياء مكسورًا ما قبلها، وذلك فيما لم يسم فاعله، نحو دُعي في دَعَا، فهو كالألف الممالة مع كون الألف في الآخر، والآخر محل التغيير، ولذلك لم يمل في: (قالَ وحالَ) مع قولهم: (قِيل وحِيل) "[2].

أما أبو حيان (٧٤٥ه) فقد ضعَّف هذا السبب بالنسبة لغيره من الأسباب حيث يقول:

"السبب الثالث: انقلاب الألف عن الياء وهو سبب تقديري ضعيف ليس في قوة الكسرة والياء، وذلك نحو: (فتى، ورمى، ومرمى، وملهى)، سواء في ذلك الاسم والفعل، وما كانت منقلبة عن ياء أصلية أو غيرها نحو: (ملهى، وأعطى)، ومن العرب من لا يميل ما انقلبت فيه الألف عن ياء، وقاله سيبويه، وقال: وهم أكثر الفريقين إمالة

([1]) ابن يعيش، مصدر سابق (٥ / ١٩٣).

([2]) الإستراباذي، مصدر سابق (٣/ ١١).

-يعني بالفريقين الحجازيين وغيرهم- وأمالا الألف إلى الياء في حال ما أجري مجرى ما انقلبت فيه الألف عن الياء نحو: (حبلى)؛ فإنها تؤول إلى الياء في حال التثنية والجمع فتقول: (حُبْلَيَان وحُبْلَيَات)، و(غزا) تؤول إلى الياء إذا بني للمفعول نحو: غُزِي؛ فإن آلت إلى الياء وأصلها الواو بممازجة زيادتي التصغير والتكسير نحو: (القطا، والقفا)؛ فإنك تقول: (قُفَيّ، وقِفِيّ)، فظاهر مذهب سيبويه أنه يسوي في الثلاثي بين بنات الواو وبنات الياء، فيجيز الإمالة، وفرق غيره كالفارسي، فطردوا الإمالة في الفعل نحو: (غَزَى)، وجعلوها شاذة في الاسم، نحو: (القطا) "[1].

ومما يجب أن يلفت النظر إليه هنا ما طرحه الشاطبي (٧٩٠ه) حول إمالة الألف في وقفة جد طويلة، أجتزئ منها ما يمكن توظيفه في هذا السياق، حيث يقول:

"ولما كان الممال قسمين: أحدهما: الحرف الذي هو الألف، وهو الأكثر في الكلام، نحو: رمى وبنى... ويعني أنك تميل الألف إذا اجتمع فيها وصفان: أن تكون من الياء لا من الواو، وأن تقع في طرف الكلمة لا في وسطها.

أما الوصف الأول وهو كونها مبدلة من الياء، فلا بد منه... وسواء أكان ذلك في اسم أم فعل... فالاسم نحو: الفتى... والفعل نحو: رمى... فتمال هذه الألفات إشعارًا بأن الأصل الياء، وذلك أن الإمالة يراد بها أمران،... والثاني: أن يراد بها أمر تقديري وهو الدلالة على ياء أو كسرة، وهذه المسألة من هذا الثاني، وينتظم في هذا السلك ما كانت ألفه ثالثة... وما كانت الألف فيه رابعة فأكثر نحو: المرمى... لأن هذه الألفات أصلها كلها الياء، فتمال لذلك.

وكذلك ما كانت الألف فيه أصلها الواو، إلا أنها وقعت رابعة فصاعدًا، نحو: استدعى... فإن الألف هنا إنما انقلبت عن الياء لا عن الواو... وكذلك الألف في آخر الاسم أيضًا مثلها كمستدعى... إلا أنهم قلبوها ياءات لما صارت رابعة، فقالوا: استدعيت... وعن ذلك انقلبت الألف، فإن كانت الألف منقلبة عن الواو فمقتضى كلام الناظم أنها لا تمال، وذلك نحو: العصا... وكذلك يقتضي في الأفعال نحو: دنا... إلا أن هذا الثاني قد دخل له في حكم الإمالة بمقتضى قوله: "كذا الواقع منه اليا خلف"، فبقي ما كان كذلك من الأسماء مستثنى من حكم الإمالة، فلا يجوز أن تميل ألف العصا... وما جاء من ذلك مُمَالًا فموقوف على محله، نحو قولهم: الكِبَا... فإنهم أمالوا هذه الأشياء وأصلها الواو، لقولهم: الكبوان... وهذه طريقة النحويين أن يفرقوا بين الأسماء والأفعال في الإمالة، فيطردون الإمالة في

(١) أبو حيان، مصدر سابق (٢/٥٣٠- ٥٣١).

الفعل، ويجعلونها في الاسم شاذة، وظاهر كلام سيبويه خلاف هذا؛ لأنه لم يفرق بين الاسم والفعل، بل أطلق القول بأنهم يميلون كل شيء من بنات الياء والواو، وكانت عينه مفتوحة... فيظهر من كلامه –يعني سيبويه- أن الأصل الإمالة في الألف التي هي لام في اسم كانت أو في فعل، وإن كانت من الواو. وقد تأولوا كلام سيبويه، وردوا كلامه إلى طريقتهم، فردوا الخلاف وفاقًا، فلذلك اتبع الناظم مذهبهم دون ظاهر كلام سيبويه"[(١)].

- السبب الخامس: ما كانت الألف منقلبة عن واو أو ياء هما عين الفعل[(٢)]:

قال سيبويه (١٨٠ه) مبيِّنًا أن الإمالة هنا خاصة ببعض أهل الحجاز، ولا يميلها عامتهم وقد وافقوا فيها تميمًا:

" ومما يميلون ألفه كل شيء كان من بنات الياء والواو مما هما فيه عينٌ، إذا كان أول (فَعَلتُ) مكسورًا[(٣)] نَحَوْا نَحْوَ الكسر كما نَحَوْا نَحْوَ الياء فيما كانت ألفه في موضع الياء، وهي لغة لبعض أهل الحجاز، فأما العامة فلا يميلون[(٤)].

ولا يميلون ما كانت الواو فيه عينًا إلا ما كان منكسر الأول، وذلك: (خاف وطاب وهاب)... ولا يميلون بنات الواو إذا كانت الواو عينًا إلا ما كان على (فَعَلتُ) مكسور الأول ليس غيره: ولا يميلون شيئًا من بنات المضموم الأول من (فعلت)؛ لأنه لا كسرة يُنحى نحوها... وذلك قولك: (قام ودار)، لا يميلونهما، وقالوا: (مات)، وهم الذين يقولون: (مِت)[(٥)]. ومن لغتهم (صار وخاف) "[(٦)].

قال المبرد (٢٨٥ه) مبينًا سبب إمالة الألف في الفعل، وذلك للدلالة على أصل هذه الألف، وهو الكسر وسواء كان أصلها واوًا أو ياء، إلا أن إمالتها في الياء أحسن:

" واعلم أنه ما كان من فَعِلَ فإمالة ألفه جائزة حسنة، وذلك نَحْو: (صار بمكان كذا)، و(بَاع زيد مالًا)؛ فَإِنَّمَا أَمَلْتَ؛ لتدل على أن أصل العين الكسر؛ لأنَّه من (بِعْت، وصرت) والعين أصلها الكسر وألفها منقلبة من واو[(٧)]، إلّا أنه فيما كانت ألفه منقلبة

(١) الشاطبي، مصدر سابق (١٣٠/٨-١٣٣).

(٢) بمعنى أن الألف المنقلبة عن أصلها وهو الواو أو الياء وقعت في موضع عين الكلمة عند وزنها.

(٣) بمعنى إذا رددت الفعل إلى تاء المتكلم كسرت أوله.

(٤) نقل عن بعض الحجازيين إمالة نحو: "خاف"، و"طاب" وفاقا لبني تميم، وعامتهم يفرقون بين ذوات الواو، نحو: "خاف" فلا يميلون، وبين ذوات الياء، نحو: "طاب" فيميلون.

(٥) في الفعل " مت " ورد عن العرب روايتان: بالكسر والضم.

(٦) سيبويه، مصدر سابق (١٢٠/٤ - ١٢١).

(٧) قال المحقق في ١٥ (٤٢/٣): "هكذا بالأصل والصواب أن يمثل بنحو: خاف وهاب؛ لأن ألف صار وباع منقلبة عن ياء، وعينهما مفتوحة في الفعل الماضي".

من ياء أحسن، فأما الواو فهو فيها جيد، وليس كحسنه في الياء؛ لأن فيه علتين، وإنّما فى ذوات الواو علّة واحدة، وهو أنه من (فَعِل)، وذلك قولك: (خاف زيد كذا)، و(مات زيد) في قول من قال: (مِتُّ) على وزن (خِفْتُ)، ومن قال: (مُتُّ) لم تجز الإمالة في قوله"[١].

أما ابن السراج (٣١٦هـ) فذكر ذلك تحت السبب الخامس من أسباب الإمالة، ولم يصرح بوقوع الألف التي أصلها الياء أو الواو عينا للكلمة، فكانت عبارته من ثم ليست واضحة وضوح عبارة سيبويه والمبرد إذ يقول:

"الخامس: ما يُمالُ؛ لأَنَّ الحرفَ الذي قبلَ الألفِ تكسرُ[٢]... وذلكَ نحو: (خاف وطابَ وهاب)، وهيَ لغةٌ لبعضِ أَهلِ الحجازِ فأَمالوا؛ لأَنَّهم يقولونَ: (خِفْتُ وطِبْتُ وهِبْتُ)، وأَما العامةُ فلا يميلونَ... ولا يميلونَ غيرَ فِعْلٍ، نحو: (بَابٍ ودَارٍ) لا يمالانِ، وقَد قالوا: (مِاتَ)، وهُم الذينَ يقولونَ: (مِتُّ)[٣]، ومنهم مَنْ يقولُ: هَذا مَاشٍ في الوقفِ فيميلُ، ومنهم مَنْ ينصبُ في الوقفِ[٤]"[٥].

ثم صرح بأن ما انقلب من ياءٍ يمال سواء كان اسمًا أو فعلًا؛ لأن عبارته مطلقة فتحتمل الاسم والفعل، وكذلك ما انقلبَ من واو من الأسماء فقط، وزاد عن أربعة أحرف فإنه يمال أيضا، فقال:

" ما انقلبَ مِنْ ياءٍ يُمالُ؛ لأَنَّهُ مِنْ ياءٍ نحو: نَابٍ ورَجل مَالٍ وبَاعٍ وإِذَا جاوزتِ الأسماء أربعةَ أَحرفٍ أَو جاوزتْ من بناتِ الواوِ، فالإِمالةُ مُستَتبَّةٌ؛ لأَنَّها مواضعُ تصيرُ فيهِ ياءات، وجميعُ هَذَا لا يميلُه نَاسٌ كثيرٌ من بني تميم "[٦].

أما أبو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ) فيقول في هذا الموضع:

"أما إمالة (خاف)؛ فلأنه على فعل وأصله: (خَوِفَ)، فالكسرة المقدرة في الألف جوزت إمالته، وتكسر أيضًا إذا جعلت الفعل لنفسك فقلت: (خِفت)، وكل ما كان في فعل المتكلم مكسورًا جازت إمالته من ذوات الواو، أو من ذوات الياء.

---

(١) المبرد، مصدر سابق (٤٢/٣ - ٤٣).

(٢) لم يذكر ابن السراج هنا السبب الرئيس لإمالة ما ذكره من كلمات، وهو وقوع الألف عينًا للكلمة المذكورة، وعبارة سيبويه أقوى حيث ذكر السبب المباشر، وهو وقوع بنات الياء والواو عينًا للكلمة فقال: "ومما يميلون ألفه كل شيء كان من بنات الياء والواو مما هما فيه عين".

(٣) أما الذين يقولون (مُت) فلا يميلون.

(٤) يقصد بالنصب كما يفهم من المخالفة عدم الإمالة.

(٥) ابن السراج، مصدر سابق (١٦٢/٣-١٦٣).

(٦) المصدر السابق (١٦١/٣).

قال: "ولا يميلون بنات الواو إذا كانت الواو عينًا إلا ما كان على (فعلت) مكسور الأول ليس غير".

يريد لا يميلون (قال وقام وجار) وما أشبه ذلك؛ لأنه من ذوات الواو وليس تلحقه كسرة في أصل بنيته؛ لأنه على فعل، ولا في شيء من تصرف فعله؛ لأنك تقول: (قُلت)، ولا تكسر كما كسرت (خِفت)، ومثله (طِلت) "[(١)].

ويعرِّج الجرجاني (٤٧١ه) على هذا السبب فيقول في سياق حديثه عن أنواع الألف: "... فأما المنقلب عن الواو نحو: باب، فلا يمال إلا إذا أفضى الحال بالكلمة إلى الكسرة كإمالتهم النار في موضع الجر... "[(٢)].

وعلى المنحى نفسه في الحديث عن هذا السبب جرى ابن يعيش (٦٤٣ه) مصرحًا بجواز إمالة الأسماء خلافًا لمن حصر الإمالة في الأفعال فقط فقال:

"ومن ذلك ما كانت ألفه منقلبة عن ياء أو مكسورٍ؛ فمثالُ الأوّل قولك في الاسم: (نابٌ)، و(عابٌ)، وفي الفعل: (صارَ بمكان كذا وكذا)، و(باعَ)، و(هابَ)، إنّما أُميلت ها هنا؛ لتدلّ أنّ الأصل في العين الياء، وأنّها مكسورة في: (بِعت)، و(صِرْت)، و(هِبْت)، إلاّ أنّ الكسر في (بِعْت)، و(صِرْت) ليس بأصلٍ، وهو في (هاب) أصلٌ، وكذلك إن كان من (فَعِلَ) بكسر العين، وألفُه منقلبة من واو، نحو: (خاف زيدٌ من كذا) "[(٣)].

وسار الإستراباذي (٦٨٦ه) على نمط النحاة السابقين له في بيان أن ما يمال هو الألف المنقلبة عن واو في الفعل وليس الاسم، أما المنقلبة عن ياء فأجاز إمالتها سواء كانت في فعل أو اسم، فقال بعدما ذكر عبارة ابن الحاجب: "أقول: قوله: "عن مكسور" أي واو مكسورة، ليس ذلك على الإطلاق، بل ينبغي أن يقال: "عن مكسور في الفعل"؛ لأن نحو: (رجل مَالٌ ونَالٌ، وكبش صَافٌ) أصلها: (مَوِلَ ونَوِل وصَوِف)، ومع هذا لا يمال قياسًا، بل إمالة بعضها لو أميلت محفوظة؛ وذلك لأن الكسرة قد زالت بحيث لا تعود أصلًا، أما في الفعل نحو: (خاف) فإن الكسرة لما كانت في بعض المواضع تنقل إلى ما قبل الألف نحو: (خِفْتُ وخِفْنَا) أجيز إمالة ما قبل الألف، والألف المنقلبة عن واو مكسورة في الاسم والفعل لا تَقع إلا عينًا، أما المنقلبة عن الياء فتمال، سواء كانت

(١) السيرافي، مصدر سابق (٤٩٨/٤).

(٢) الجرجاني، مصدر سابق (١١٤٩/٢).

(٣) ابن يعيش، مصدر سابق (١٩١/٥).

الياء مفتوحة أو غيرها في الاسم أو فى الفعل: عينًا أو لامًا، كـ (ناب وغَاب وطَابَ وبَاعَ وَهَابَ)[1].

على حين نرى أبا حيان (٧٤٥ه) يفصل القول في هذا السبب؛ مبينًا الخلاف بين الحجازيين في إمالة (خاف)، متعرضًا لمذهب عامة الحجازيين في التفريق بين ذوات الواو وذوات الياء:

" وانقلاب الألف عن عين ياء أو واو في فعل ثلاثي، إذا أسند إلى ضمير متكلم أو مخاطب ذهبت عينه وانكسرت فاؤه، وذلك نحو: (طاب وجاء وشاء) مما هو على فعل (بفتح العين) و(هاب وخاف) مما هو على فعل (بكسرها)، فالإمالة لبعض الحجازيين يوافقون بني تميم، وعامتهم فرق بين ذوات الواو نحو: (خاف) فلم يمل، وبين ذوات الياء نحو: (طاب، وهاب) فأمال، وبعض النحاة يعبر عن هذا بالإمالة لكسرة تعرض في بعض الأحوال، وقال الفارسي: وأمالوا (خاف وطاب) مع المستعلي[2] طلبًا للكسرة في (خِفت)، وقال ابن هشام الخضراوي: الأولى أن (طاب) الإمالة فيه؛ لأن الألف فيه منقلبة عن ياء، وفي (خاف)؛ لأن العين مكسورة أرادوا أن يدلوا على الياء والكسرة، انتهى"[3].

أما ابن هشام (٧٦١ه) فقد ذكر هذا السبب بعبارة بليغة جدًّا جمعت ما قاله النحاة السابقون قبله، فقال وهو يتحدث عن السبب الثالث من أسباب الإمالة:

" الثالث: كون الألف مبدلة من عين فعل يؤول عند إسناده إلى التاء إلى قولك: (فِلْتُ) - بكسر الفاء - سواء كانت تلك الألف منقلبة عن ياء نحو: (باع وكال وهاب) أم عن واو مكسورة كـ (خاف وكَاد) و(مَات) في لُغة من قال: (مِتُّ) بالكسر بخلاف نحو: (قَالَ وطَالَ) و(مَاتَ) في لغة الضم "[4].

بينما يقف الشاطبي (٧٩٠ه) عند هذا السبب في بيان بديع وتفصيل أخَّاذ حيث يقول: "وأما الوصف الثاني وهو كون الألف طرفًا، فإن الموجب الذي هو الإشعار بأن الألف منقلبة عن الياء، إنما أعملوه فيما إذا كانت الألف طرفًا كما مثل، فإن كانت وسطًا فمفهوم كلامه أن ذلك الموجب غير معتبر، وإنما يعتبر إذا كان طرفًا، فلا تمال الألف إذا كانت عينًا، كانت منقلبة عن الواو أو عن الياء، في اسم كانت أو في فعل، إلا

([1])الإستراباذي، مصدر سابق (٣/١٠-١١).

([2]) يعني به حرف الاستعلاء الذي يسبق الألف، والكسرة قبله سوغت الإمالة.

([3]) أبو حيان، مصدر سابق (٢/٥٣١).

([4]) ابن هشام الأنصاري، مصدر سابق (٤/٣٥٥).

ما كان من الأفعال مكسور الأول في (فَعَلْتُ) فإنه سيذكره. وليست الإمالة في يائِيِّه لأجل الياءِ نحو (طاب) و(هاب)، وإنما هي فيه لأجل الكسرة في (فِلْتُ)، فذوات الواو والياء فيه سواء.

وأما ما لم يُقَل فيه (فِلْتُ) نحو (زال)... فلا يمال، والأسماء أولى بعدم الإمالة من الأفعال فلا تُميل نحو: (مال)... من الواوي، ولا نحو: (ناب) من اليائي، إلا أن يكون مجرورًا؛ فإنَّ من العرب من يُميله نحو (مررتُ بمالٍ)... وسببُ الإمالة هنا كسرةُ الإعرابِ وإن كانت عارضة،لا غيرُ ذلك. وأما في غيرِ الجرّ فلا إمالة. وإن كانت الألف منقلبةً عن الياءِ إلا شاذًّا عن بعض العرب نحو (هذا مالٌ) و(هذا نابٌ) نصَّ على ذلك سيبويه وقلّله، ثم وجَّه ذلك فيما أصله الياءُ بالحمل على الفعل اليائي، وفيما أصله الواو بالحمل على الفعل الواويّ... ووجهُ اللغةِ العامَّةِ أنَّ الإمالة نوع من التغيير، والعين أقوى وأبعد عن التغيير من اللام، ولذلك ثبتت الواوُ عيناً، فلا تنقلب إلى الياء فتقولُ في نحو (فَعَّلْتُ): قَوَّلت... فلا تنقلب الواو إلى الياء، بخلاف ما لو كانت لامًا. فلما كانت كذلك لم يميلوها إذا كانت عيناً، إلا ما كان منه يؤول إلى (فِلْتُ) اعتبارًا بالكسرة، مع أن الإمالة فيما آلَتْ إلى (فِلْت) ضعيفة، إنما يُميلُها بعض أهل الحجاز، وأما عامة العرب فلا يميلون ما كانت الواو فيه عيناً مطلقاً، نص عليه سيبويه... "[1]. ويلحظ هنا أنه تحدث أيضًا بشكل مفصَّل عن هذا السبب تحت عنوان (الكسرة العارضة في بعض الأحوال)[2].

- السبب السادسُ: الإمالةُ لإمالة:

ويسميه بعض النحاة: التناسب[3]، وهنا قال سيبويه (١٨٠ه): "وقال ناس: رأيت عمادا، فأمالوا للإمالة كما أمالوا للكسرة، وقالوا: معْزانًا في قول من قال: عمادًا، فأمالهما جميعًا وذا قياس"[4]. ولم يذكر المبرد (٢٨٥ه) هذا السبب في معرض حديثه عن أسباب الإمالة، بينما ذكر ابن السراج (٣١٦ه) هذا السبب فقال:

" السادس: الإمالة لإمالة، يقولونَ: رأيتُ عمادًا فيُميلونَ الألفَ في النصبِ لإمالةِ الألفِ الأولى، وقالوا في (مَهاري) تميلُ الألِفَ وما قَبْلَها"[5].

(1) الشاطبي، مصدر سابق (٨/١٣٣-١٣٥).

(2) الشاطبي، مصدر سابق (٨/١٤٤-١٤٩).

(3) ينظر على سبيل المثال: ابن هشام الأنصاري، مصدر سابق (٤/٣٥٥).

(4) سيبويه، مصدر سابق (٤/١٢٣، ١٢٧).

(5) ابن السراج، مصدر سابق (٣/ ١٦٣).

وفي حديث مميز يتحدث الجرجاني (٤٧١ه) عن هذا السبب فيقول: "وأما إمالتهم الألف لألف ممالة وقعت قبلها نحو: ألف النصب في: رأيت عمادًا، يمال لإمالة الألف التي بعد الميم، وذلك أن المشاكلة إذا روعيت بأن تمال الألف؛ لتناسب الكسرة أو الياء في نحو: عالم وشيبان، جاز أن تمال الألف الثانية؛ لتشاكل الأولى، وذاك أن خروجك من ألف ممالة إلى ألف مفخمة يحدث التنافر الذي يكون في الخروج من الكسرة إلى الألف المفخمة بل أزيد، وحكى شيخنا عن أبي علي أنه قال: إن كان في النحو شيء من المحسوسات فهو هذا... "[١].

ويعدُّ ابن الأثير (٦٠٦ه) هذا السبب ضمن الأسباب الأساسية التي حصرها في أربعة أسباب؛ إذ يقول عنه: "السبب الرابع: الإمالة للإمالة، وذلك قولك: رأيت عمادًا، وكتبت كتابًا، أملت فتحت الميم؛ للكسرة قبلها، ثم أملت فتحة الدال؛ للإمالة الحاصلة في الميم، وهذه الإمالة إنما تعرض في الوقف، على الألف المبدلة من التنوين، فإذا وصلت عاد التنوين، وبطلت الإمالة، وهي قليلة الاستعمال في كلامهم؛ لأنها عارضة بسبب الوقف"[٢].

على حين يقف ابن يعيش (٦٤٣ه) عند هذا السبب قائلًا: "وقد أمالوا الألف لألف ممالة قبلها، فقالوا: رأيت عِمادًا ومِعْزانًا، وحسبتُ حِسابًا، وكتبتُ كِتابًا، أجروا الألف الممالة مجرى الياء؛ لقُرْبها منها، فأجنحوا الألفَ الأخيرةَ نحو الياء، والفتحةَ قبلها نحو الكسرة، كما فعلوا ذلك فيما قبلها من الألف والفتحة، والغرضُ من ذلك تناسبُ الأصوات وتقاربُ أجراسها، فاعرفه"[٣].

ويضيف الإستراباذي (٦٨٦ه) قائلًا:

"اعلم أن الإمالة في الفواصل هي في الحقيقة إمالة للإمالة أيضًا، وذلك لأنه يمال (الضُّحى) لإمالة (قَلَى)؛ لتناسب رؤوس الآي، فالإمالة للإمالة على ضربين: أحدهما أن تمال فتحةٌ في كلمة لإمالة فتحة في تلك الكلمة؛ أو فيما هو كالجزء لتلك الكلمة، فالأول على ضربين: إما أن يمال الثاني لإمالة الأول، نحو: عمادًا، أميلت فتحة الدال وقفًا، لإمالة فتحة الميم، وجاز ذلك وإن كان الألف ألف تنوين؛ لأن الأواخر محل التغيير، ولبيان الألف وقفا كما في أَفْعَىْ على ما مر في بابه، أو يمال الأول لإمالة الثاني، وذلك إذا كان الثاني فتحةً على الهمزة نحو: (رأى ونأى)، أمال بعضهم فتحتي الراء والنون

---

(١) الجرجاني، مصدر سابق (١١٤٩/٢).

(٢) ابن الأثير، مصدر سابق (٣٤٠/١/٢).

(٣) ابن يعيش، مصدر سابق (١٩٥/٥).

لإمالة فتحة الهمزة؛ وذلك لأن الهمزة حرف مستثقل فطُلب التخفيف معها أكثر بتعديل الصوت في مجموع الكلمة"[١].

بينما يقول أبو حيان (٧٤٥هـ):

"السبب الثامن: الإمالة للإمالة، ويسميه بعضهم مجاورة المُمَال، وقد عدَّه أبو جعفر بن الباذش في أسباب الإمالة"[٢].

وبيَّن ابن هشام (٧٦١هـ) هذا السبب مطلقًا عليه اسم التناسب:

" إرادة التناسب؛ وذلك إذا وقعت الألف بعد ألف في كلمتها أو في كلمة قارنتها قد أمليتا لسبب، فالأول كـ (رأيت عمادًا) و(قرأت كتابًا) والثاني كقراءة أبي عمرو والأخوين { B C }[٣] بالإمالة مع أن ألفها عن واو الضحوة لمناسبة { F G } و{ L M }[٤] وما بعدهما"[٥].

وقد رأينا من خلال استعراض أسباب الإمالة إلى أنها راجعة إلى الياء أو الكسرة مع اختلافهم في أيهما أقوى، يقول السيوطي (٩١١هـ): " وَقد انْتهى أَسبَاب الإمالة وملخصها أَنَّهَا ترجع إِلَى شَيْئَيْن: الْيَاء والكسرة، وَقد اخْتلف فِي أَيهمَا أَقوى؛ فَذهب ابْن السراج إِلَى أَن الْيَاء أَقوى من الكسرة؛ لِأَنَّهَا حرف والكسرة بَعْضهَا، وَذهب الْأَكْثَرُونَ إِلَى أَن الكسرة أَقوى؛ لِأَنَّهَا تجلب الإمالة ظَاهِرَة ومقدرة، وَهُوَ ظَاهر كَلَام سِيبَوَيْه، وَاسْتدلَّ لَهُ من جِهَة السماع بِأَن أهل الْحجاز يميلون الْألف للكسرة وَلَا يميلونها للياء، وَمن جِهَة الْمَعْنى بِأَن الاستثقال فِي النُّطْق بالكسرة أظهر مِنْهُ فِي النُّطْق بِالْيَاءِ الَّتِي لَيست مَدَّة، وَإِن كَانَت مَدَّة فالكسرة مَعَهَا نَحْو ديماس، فَلَا شكّ أَن إمالة مثل هَذَا أَقوى من إمالة سربال، وَإِنَّمَا الْكَلَام فِي الْيَاء الَّتِي لَيست مَعَهَا كسرة"[٦].

- قراءة في مضامين نصوص النحاة:

١- يلاحظ من خلال العرض السابق أن سيبويه هو أول من تكلم في الإمالة في مواضع مختلفة من كتابه، والنحاة من بعده نقلوا عنه، وأضافوا إليه، واختلف بعضهم في تفسير مراده.

---

(١) الإستراباذي، مصدر سابق (١٣/٣-١٤).

(٢) أبو حيان، مصدر سابق (٥٣٥/٢).

(٣) سورة الضحى، الآية: ١.

(٤) سورة الضحى، الآية: ٢، ٣.

(٥) ابن هشام الأنصاري، مصدر سابق (٣٥٥/٤).

(٦) يُنظر: السيوطي، جلال الدين (٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح وشرح د. عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط (بدون)، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، (١٨٧/٦-١٨٨)، والمرادي، مصدر سابق (١٤٩١/٣-١٤٩٢).

٢- من النحاة من ينقل عن سيبويه حرفيًّا كابن السراج في بعض المواضع، ومنهم من يزيد أو ينقص من كلامه كأبي حيان الأندلسي وأبي إسحاق الشاطبي.

٣- أغلب النحاة لم يذكروا أسباب الإمالة مرتبة؛ بل يحتاج باحث العربية مجهودًا؛ لكي يصل إلى السبب من بين ثنايا السطور، ومنهم سيبويه والمبرد والإستراباذي، ومنهم من رتبها في نقاط؛ ليسهل على الباحثين الرجوع إليها بيسر، ومنهم ابن السراج وأبو حيان الأندلسي والمرادي وابن هشام.

٤- معظم النحاة ذكروا ستة أسباب للإمالة، إلا أن أبا حيان وابن هشام ذكرا للإمالة ثمانية أسباب، ويرجع السبب في ذلك إلى أن ابن هشام جعل للكسرة سببين قبل الألف وبعده، ولياء سببين قبل الألف وبعدها، وفي المقابل فقد قرنهما النحاة فجعلوا للكسرة سببًا واحدًا قبل الألف وبعدها، ولياء سببًا واحدًا قبل الألف وبعدها، أما أبو حيان الأندلسي فقد ذكر سببًا انفرد به عن النحاة، ألا وهو كثرة الاستعمال فقال:

"السبب السابع: كثرة الاستعمال، وذلك إمالتهم (الحجاج) علمًا في الرفع والنصب، وكذلك (العجاج) في الرفع والنصب، نص عليه المهاباذي، وصاحب البديع، وإمالتهم (الناس) في الرفع والنصب، ورويت الإمالة فيه مطلقًا عن أبي عمرو والكسائي"[١].

وفي الواقع فإنه لم يتفرد بهذا السبب؛ فقد سبقه إليه سيبويه تحت باب (ما أميل على غير قياس وإنما هو شاذ)[٢] وإن كانت عبارة أبي حيان أكثر وضوحًا وتحريرًا من سَلَفِه.

٥- تكلم سيبويه وأبو حيان الأندلسي عن إمالة هاء التأنيث، وأهملها كثير من النحاة فلم يتكلموا عنها، قال أبو حيان الأندلسي (٧٤٥ه) وهو ينقل عن سيبويه:

"السبب الخامس: شبه الألف المشبهة بالألف المنقلبة "، وذلك هاء التأنيث، قال سيبويه: سمعنا العرب تقول: ضربت ضربه، وأخذت أخذه، شبه الهاء بالألف، فأمال ما قبلها كما يميل ما قبل الألف.

قال أبو حيان (٧٤٥ه) معقبًا على قول سيبويه: "ولم يبين سيبويه بأي ألف شبهت، والظاهر أنها شبهت بألف التأنيث، وكل هاء تأنيث فالإمالة جائزة في الفتحة التي تليها، ولا تمال الألف قبلها نحو: الحياة، وسواء كانت الهاء للمبالغة نحو: علامة أم لغيرها،

---

(١) أبو حيان، مصدر سابق (٥٣٤/٢).

(٢) سيبويه، مصدر سابق (١٢٧/٤).

فإن كانت هاء سكت نحو: كتابيه، فذهب ثعلب، وابن الأنباري إلى جواز الإمالة فيما قبلها، وقد قرأ به أبو مزاحم الخاقاني في قراءة الكسائي، والصحيح المنع "[1].

٦- أضاف أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) إلى أسباب الإمالة: الفرق بين الاسم والحرف، ونص بأنه من "الأسباب الشاذة" ونقل عن سيبويه ما يثبت قوله[2].

٧- أوصل أبو حيان الأندلسي تعداد أسباب الإمالة إلى (تسعة أسباب)، مضيفاً إلى ما في الارتشاف (الكسرة العارضة)[3].

٨- في ضوء ما طرح حول أسباب الإمالة، يتضح لنا جليًّا أن هناك ثلاثة أسباب تعد غير مطردة، وهي: أ- الألف المشبهة بالألف المنقلبة. ب- الإمالة للفرق بين الاسم والحرف. ج- الإمالة لكثرة الاستعمال[4].

وعلى هذا فالأسباب المطردة إذن أربعة أو خمسة أو ستة أسباب وهي الأكثر عند النحاة، ولذا وقف البحث عندها.

٩- يلحظ تعدد الأسماء لبعض الأسباب فمثلا: الإمالة لإمالة، يسميه بعضهم بالتناسب، وآخرون بمجاورة الممال أو بمراعاة الفواصل.

١٠- مما يلاحظ على تناول النحاة لأسباب الإمالة، اختلافهم في ترتيبها، فمثلًا نجد بعضهم قدم الكسرة على الياء، والعكس أيضًا حاصل عند بعضهم.

١١- أيضًا مما يشار إليه في هذا السياق اختلاف النحاة في أيهما أقوى: الكسرة أو الياء؟ فمنهم من تبع سيبويه على أن الكسرة أقوى وهم الأكثرية، ومنهم من يرى أن الياء أقوى جريًا على رأي ابن السراج.

١٢- أشار أبو علي الفارسي إلى أن هذه الأسباب موجبة للإمالة، بينما يرى جمهور النحاة أنها مجوِّزة، على حين تأولوا قول الفارسي بما يناسب رأيهم.

١٣- مما يلفت إليه النظر هنا أن هذه الأسباب كلها راجعة إلى أمرين هما: الياء والكسرة، كما نبه إلى ذلك المرادي وتبعه السيوطي والأشموني.

---

(1) يُنظر: أبو حيان، مصدر سابق (٥٣٣/٢)، وسيبويه، مصدر سابق (١٤٠/٤-١٤١).

(2) أبو حيان، مصدر سابق (٥٣٤/٢).

(3) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (٧٤٥هـ)، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تح د. عبد الحسين الفتيلي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م (ص: ٢٧٢).

(4) أبو حيان، مصدر سابق (٥٣٣/٢-٥٣٤).

١٤- في إطار درس النحاة لأسباب الإمالة، تبين أن عبد القاهر الجرجاني، وأبا إسحاق الشاطبي من أعمق النحاة تلمسًا وتذوقًا لوجوه وعلل وأصول هذه الأسباب، إن لم يكونا فعلا أعمقهم.

١٥- أكثر النحاة تنظيمًا ودقة منهجية في التعاطي مع هذه الأسباب هم: ابن السراج، وابن الأثير، والعكبري، وأبو حيان الأندلسي –وهو أكثرهم استيعابًا- والمرادي.

١٦- أن الإمالة تقع في الأسماء والأفعال عمومًا، وأما الحروف فشاذ مجيئها ممالة، وما ورد كذلك فمحمول على الأسماء والأفعال.

١٧- حصر المرادي أسباب الإمالة في قسمين: أحدهما أسباب لفظية، وهي الياء والكسرة، والآخر: أسباب معنوية، وهي ما دل على الياء والكسرة[١]، وكأنه التقط هذا من حصر ابن الأثير أسباب الإمالة في أربعة، وقد جرى مجراه الشاطبي والسيوطي والأشموني.

١٨- اتضح من خلال درس النحاة لأسباب الإمالة أنها تجيء في لهجات بعض قبائل العرب وليست عامة فيهم، وأيضًا في بعض القراءات القرآنية.

(١) المرادي، مصدر سابق (١٤٩١/٣).

المبحث الثاني: موانع الإمالة

بعد أن تحدثنا في المبحث الأول عن أسباب الإمالة عند النحاة، نتناول بالذكر موانع الإمالة عندهم.

موانع الإمالة ثمانية: حروف الاستعلاء السبعة والراء:

ذكر سيبويه (١٨٠ه) موانع الإمالة وهي: حروف الاستعلاء السبعة، سواء وقعت قبل الألف أو بعدها، وسواء وقعت بعدها مباشرة أو بعدها بحرف أو حرفين، فقال:

"فالحروف التي تمنع الإمالة هذه السبعة: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والقاف، والخاء، إذا كان حرف منها قبل الألف؛ والألف تليه، وذلك قولك: (قاعدٌ وغائبٌ وخامدٌ وصاعدٌ وطائفٌ وضامنٌ وظالمٌ)"[١].

ثم بيَّن العلة في منعها الإمالة فقال: "وإنما منعت هذه الحروف الإمالة لأنها حروف مستعليةٌ إلى الحنك الأعلى؛ والألف إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى؛ فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها؛ كما غلبت الكسرة عليها في (مساجد) ونحوها.

فلما كانت الحروف مستعلية، وكانت الألف تستعلي، وقربت من الألف، كان العمل من وجه واحد أخف عليهم، كما أن الحرفين إذا تقارب موضعهما كان رفع اللسان من موضعٍ واحد أخف عليهم فيدغمونه، ولا نعلم أحدًا يميل هذه الألف إلا من لا يؤخذ بلغته، وكذلك إذا كان الحرف من هذه الحروف بعد ألف تليها، وذلك قولك: (ناقدٌ وعاطسٌ وعاصمٌ وعاضدٌ وعاظلٌ وناخلٌ وواغلٌ)... وكذلك إن كانت بعد الألف بحرف وذلك قولك: (نافخٌ ونابغٌ ونافقٌ وشاحطٌ وعالطٌ وناهضٌ وناشطٌ)، ولم يمنعه الحرف الذي بينهما من هذا... واعلم أن هذه الألفات لا يميلها أحدٌ إلا من لا يؤخذ بلغته... وكذلك إن كان شيء منها بعد الألف بحرفين وذلك قولك: (مناشيط ومنافيخ ومعاليق ومقاريض ومواعيظ ومباليغ)... وقد قال قوم: (المناشيط) حين تراخت وهي قليلة"[٢].

وخلاصة ما ذكره سيبويه مما يفهم منه شروط هذه الموانع:

*إذا وقعت هذه الحروف قبل الألف منعت الإمالة مثل: قاعد.

*إذا وقعت هذه الحروف بعد الألف مباشرة منعت الإمالة مثل: ناقد.

*إذا وقعت هذه الحروف بعد الألف وبينهما حرف منعت الإمالة مثل: نافخ.

---

(١) سيبويه، مصدر سابق (١٢٨/٤).

(٢) سيبويه، مصدر سابق (١٢٩/٤- ١٣٠).

*إذا وقعت هذه الحروف بعد الألف بحرفين لم تمنع الإمالة إلا في لغة قليلة أشار لها بقوله: " وقد قال قوم: (المناشيط) حين تراخت وهي قليلة"[١]

*إذا وقعت هذه الحروف قبل الألف بحرف، بشرط ألَّا تكونَ مكسورة أو ساكنة بعد كسر، وإلا لم تمنع الإمالة مثل: غِلاب وقِفاف، ومِقلات. وأشار له بقوله: "فإذا كان حرفٌ من هذه الحروف قبل الألف بحرف وكان مكسورًا فإنه لا يمنع الألف من الإمالة. وليس بمنزلة ما يكون بعد الألف"[٢].

وهذا كله فيما كان يمال بسبب الأثر الظاهر لا المقدر مع أنه لم يوضح ذلك كما أوضحه متأخرو النحاة وإنما أشار له بقوله: "ألا تراهم يقولون: طاب، وخاف، ومعطى، وسقى فلا تمنعهم هذه الحروف من الإمالة. وكذلك باب غزا، لأن الألف ههنا كأنها مبدلة من ياء. ألا ترى أنهم يقولون: صغا وضغا"[٣].

ثم ألحق الراء بالحروف المستعلية وذكر الحكمة من ذلك وهي التكرار الذي فيها مما جعلها بمنزلة حرفين مفتوحين، بشرط أن تكون مفتوحة أو مضمومة فقال: "والراء إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة، والوقف يزيدها إيضاحًا، فلما كانت الراء كذلك قالوا: هذا راشدٌ، وهذا فراشٌ، فلم يميلوا؛ لأنهم كأنهم قد تكلموا براءين مفتوحتين، فلما كانت كذلك قويت على نصب الألفات، وصارت بمنزلة القاف، حيث كانت بمنزلة حرفين مفتوحين، فلما كان الفتح كأنه مضاعف وإنما هو من الألف، كان العمل من وجه واحد أخف عليهم.

وإذا كانت الراء بعد ألف تُمال لو كان بعدها غير الراء، لم تمل في الرفع والنصب، وذلك قولك: هذا حمارٌ، كأنك قلت هذا فعالُل. وكذلك في النصب، كأنك قلت: فعالَل، فغلبت ههنا فنصبت كما فعلت ذلك قبل الألف.

وأما في الجر فتميل الألف، كان أول الحرف مكسورًا أو مفتوحًا أو مضمومًا؛ لأنها كأنها حرفان مكسوران، فتميل ههنا كما غلبت حيث كانت مفتوحة، فنصبت الألف. وذلك قولك: من حِمارِك، ومن عوارِه، ومن المعارِ، ومن الدوارِ، كأنك قلت: فُعالِلُ، وفَعالِلُ، وفِعَالِلُ.

ومما تغلب فيه الراء قولك: قاربٌ وغارمٌ، وهذا طاردٌ، وكذلك جميع المستعلية إذا كانت الراء مكسورة بعد الألف التي تليها، وذلك لأن الراء لما كانت تقوى على كسر

---

(١) سيبويه، مصدر سابق (١٢٩/٤).

(٢) سيبويه، مصدر سابق (٤/ ١٣٠).

(٣) سيبويه، مصدر سابق (٤/ ١٣٢).

الألف في فِعَالِ في الجر وفِـعَالِ، لما ذكرنا من التضعيف، قويت على هذه الألفات، إذ كنت إنما تضع لسانك في موضع استعلاء ثم تنحدر، وصارت المستعلية ههنا بمنزلتها في قفاف.

وتقول: هذه ناقةٌ فارقٌ وأَيْنُقٌ مفاريق، فتنصب كما فعلت ذلك حيث قلت: ناعقٌ ومنافق ومناشيط.

وقالوا: مِن قَرارِك، فغلبت كما غلبت القاف وأخواتها، فلا تكون أقوى من القاف؛ لأنها وإن كانت كأنها حرفان مفتوحان فإنما هي حرفٌ واحد، وبزنته، كما أن الألف في غارِ والياء في قيلٍ بمنزلة غيرهما في الرد إذا صغرت ردتا إلى الواو، وإن كان فيهما من اللين ما ليس في غيرهما. فإنما شبهت الراء بالقاف، وليس في الراء استعلاءٌ، فجعلت مفتوحةً تفتح نحو المستعلية، فلما قويت على القاف كانت على الراء أقوى"[1].

وهو هنا يوضح شروط الراء، وذكر أن الراء المكسورة تغلب حرف الاستعلاء؛ لأنها بمنزلة حرفين مكسورين فصارت أقوى من حرف الاستعلاء المفتوح فغلبتها وأميلت، بخلاف إذا وقعت راء مكسورة بعد الألف وقبلها راء مفتوحة وقبل الراء حرف استعلاء، مثل (من قرارِك) فالراء المكسورة تعادل الراء المفتوحة، والقاف تغلب الراء.

أما المبرد (٢٨٥ه) فقد تحدث عن هذه الموانع مبيناً كلتا الحالتين، وهما وقوع هذه الأحرف المستعلية قبل الألف أو بعدها، مبيناً أن وقوعها بعد الألف أشد في المنع وأقوى، فقال:

"هذا باب الحروف التي تمنع الإمالة؛ وهى حروف الاستعلاء، وهى سبعة أحرف: (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والقاف، والخاء، والغين) وذلك أنها حروف اتصلت من اللسان بالحنك الأعلى، وإنما معنى الإمالة: أن تقرب الحرف مما يشاكله من كسرة أو ياء؛ فإن كان الذي يشاكل الحرف غير ذلك مِلْتَ بالحرف إليه، فهذه الحروف منفتحة المخارج؛ فلذلك وجب الفتح تقول: هذا عابد، وعالم، وعاند، فإذا جاءت هذه الحروف عينات ولامات في (فاعِل) منعت الإمالة لما فيها؛ فقلت: (هذا ناقد)، ولم يجز ناقد من أجل القاف، وكذلك (ضابط، وضاغط)، فإن كانت هذه الحروف فى موضع الفاءات من فاعِل منعت الإمالة لقربها، وهى بعد الألف أمنع؛ لئلا يتصعد المتكلم بعد الانحدار، وذلك قولك: (هذا قاسم، وصالح، وطالع)، ولا تجوز الإمالة فى شيء من ذلك، فإن كان الحرف المستعلي بينه وبين الألف حرف، والمستعلي متقدم مكسور، فإن الإمالة حسنة،

---

(1) سيبويه، مصدر سابق (٤/١٣٦- ١٣٧).

وذلك قولك: (صِفاف، وقِفاف)؛ لأن الكسرة أدنى إلى الألف من المستعلي، والنصب ها هنا حسن جدًّا، والإمالة أحسن لما ذكرت لك، وحسن النصب من أجل المستعلي ولو كان المستعلي بعد حرف مكسور لم تجز الإمالة فيه؛ لأن المستعلي أقرب إلى الألف فهو مفتوح، وذلك قولك: (رِقاب، وحِقاف)، وكذلك (رصاص) فيمن كسر الراء، لا يكون إلا النصب، فإن كان المستعلي فى كلمة مع الألف وكان بعدها بحرف أو حرفين لم تكن إمالة، وذلك قولك: (مساليخ، وصناديق)[1]. فقد بيَّن أن العلة في منعها الإمالة المشاكلة، وذكر أحرف الاستعلاء السبعة كسيبويه ثم حذا حذوه، وذكر الراء منفصلة بعدها مبيناً العلة فيها، فقال: "اعْلَم أَن الرَّاء مكررة فى اللِّسَان، ينبو فِيهَا بَين أَولهَا وَآخرهَا نبوة، فَكَأَنَّهَا حرفان، فَإِذا جَاءَت بعد الْألف مَكْسُورَة مَالَتْ الْألف من أجلهَا، وَذَلِكَ قَوْلك: هَذَا عَارِم، وعارِف فَكَانَت الإمالة هَاهُنَا ألزم مِنْهَا فى عَابِد، وَنَحْوه، فَإِن وَقع قبل الْألف حرف من المستعلية، وَبعد الْألف الرَّاء الْمَكْسُورَة حسنت الإمالة الَّتِى كَانَت تمْتَنع فى قَاسم وَنَحْوه؛ من أجل الرَّاء، وَذَلِكَ قَوْلك: هَذَا قَارِب، وَكَذَلِكَ إِن كَانَ بَين الرَّاء وَبَين الْألف حرف مكسور إِذا كَانَت مَكْسُورَة، تَقول: مَرَرْت بِقَادِر يَا فَتى، وَترك الإمالة أحسن؛ لقرب المستعلية من الْألف، وتراخي الرَّاء عَنْهَا"[2].

بينما نجد ابن السراج (٣١٦ه) حين تحدث عن هذه الموانع[3]، اعتمد على ما قاله سيبويه، ونقل كلامه، فلا نطيل بذكره.

ونرى أبا علي الفارسي (٣٧٧ه) اتبع سبيل من سبقه، فذكر موانع الإمالة وهي حروف الاستعلاء السبعة، ثم ذكر الراء بعدها وتكلم عن شروط منع هذه الحروف الإمالة، وهي وقوعها مفتوحة قبل الألف أو كانت بعد الألف بحرف أو بحرفين، حيث يقول: "باب ما يمنع الألف من الإمالة من الحروف المستعلية

وهي سبعة أحرف: الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والقاف والخاء، فهذه الحروف تمنع الألف من الإمالة على أوصاف مخصوصة. فمن المواضع التي تمنع فيها الإمالة أن تكون مفتوحة قبل الألف نحو: صابر، وطائف... وكذلك إذا كانت بعد الألف بحرف، وذلك نحو: هابط..." [4] واللافت هنا تقييده بأن تقع مفتوحة قبل الألف؛ إذ إن ما قبل الألف لا يكون إلا مفتوحا!

---

(1) المبرد، مصدر سابق (٣/٤٦-٤٧).

(2) المبرد، مصدر سابق (٣/٤٨).

(3) ابن السراج، مصدر سابق (٣/١٦٣-١٧٠).

(4) أبو علي الفارسي، مصدر سابق (ص: ٥٤٠).

ونلحظ عند أبي علي الفارسي تطورا حيث بدأت المصطلحات تتشكل وتتضح أكثر حين أشار لعدم منع هذه الحروف الإمالة في مثل خاف وطاب، حيث يقول: "وقالوا طاب وخاف وصار فأمالوا مع المستعلي طلبا للكسرة في خفت وصرت...وقالوا: جادٌ وجوادٌ فلم يميلوا؛ لأنه لا كسرة ظاهرة معها"[١].

ثم تحدث عن شروط منع الراء الإمالة، فذكر إن وقعت قبل الألف، أو وقعت بعد الألف مضمومة أو منصوبة، فإن كانت مكسورة أميلت الألف وغلبت الحرف المستعلي، حيث يقول: "فإذا تكلم بها مفتوحة صارت بمنزلة حرفين مفتوحين، فقويت على نصب الألف، وصارت بمنزلة الحرف المستعلي، فقالوا: هذا راشد، ورادف، وفراش، وإذا وقعت بعد ألف أو[٢] كان بعدها غيرها لأميل؛ لم تمل، وذلك قولهم: هذا حمارٌ، ورأيت حمارًا، فتنصب ولا تميل، كما لم تمل في راشد وفراش، فأما في الجر فالألف تمال في حمار، وكذلك إن كان أول الحرف مضموما أو مفتوحا، نحو: من الدُّوارِ ومن المُعارِ..."[٣].

ومن اللافت أن الصيمري فرق بين الحروف المستعلية والحروف المطبقة، فقال: "والمانع من الإمالة الحروف المطبقة والحروف المستعلية، وهي سبعة أحرف: الطاء، والظاء، والصاد، والضاد، والغين، والخاء، والقاف، الأربعة الأولى مطبقة مستعلية، والثلاثة الأخر مستعلية غير مطبقة[٤]" وهذا تقسيم غير مسبوق، لأن حروف الإطباق داخلة في حروف الاستعلاء فالاستعلاء أعم من الإطباق؛ لأن كل مطبق فهو مستعل، وليس كل مستعل مطبقًا[٥].

على حين نجد الزمخشري (٥٣٨ه) في المفصل ذكر موانع الإمالة، لكنه استثنى وقوعها في باب (رمى وباع) ونحوه، فإنها تمال مع وجود حرف الاستعلاء قبل الألف، فقال:

"وتمنع الإمالة سبعة أحرف وهي: (الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والخاء والقاف) إذا وليت الألف قبلها أو بعدها، إلا في باب: (رمى وباع) فإنك تقول فيهما: (طِاب وخِاف وصغِى وطغِى)، وذلك نحو: (صاعد وعاصم وضامن وعاضد وطائف وعاطس

(١) أبو علي الفارسي، مصدر سابق (ص: ٥٤٣).

(٢) كذا بالأصل، والصواب : (لو).

(٣) أبو علي الفارسي، مصدر سابق (ص: ٥٤٤-٥٤٥).

(٤)الصيمري، مصدر سابق (٧١٠/٢).

(٥)المصدر السابق نفسه.

وظالم وعاظل وغائب وواغل وخامد وناخل وقاعد وناقف)، أو وقعت بعدها بحرف أو حرفين كـ (ناشص ومقاريص وعارض ومعاريض وناشط ومناشيط وباهظ ومواعيظ ونابغ ومباليغ ونافخ ومنافيخ ونافق ومعاليق).

وإن وقعت قبل الألف بحرف وهي مكسورة أو ساكنة بعد مكسور لم تمنع عند الأكثر نحو: (صعاب ومصباح وضِعاف ومضحاك وطِلاب ومطعام ظِماء وإظلام وغِلاب ومغناج وخِباث وإخبات وقِفاف ومقلات"[1].

وذكر ابن يعيش (٦٤٣ه) تعليقًا على كلام الزمخشري عندما ذكر موانع الإمالة، وتحدث في شرحه عن سبب عدم الإمالة، وبين الفرق بين الاستعلاء والإطباق، مع الاقتباس من كلام سيبويه، فقال:

"هذه الحروف من موانع الإمالة، وهي تمنع الإمالة على أوصاف مخصوصة، وإنّما منعت الإمالة؛ لأنّها حروفٌ مستعلِيَةٌ، ومعنى الاستعلاء: أن تصعد إلى الحَنَك الأَعْلى، إلَّا أنّ أربعة منها تستعلي بإطباقٍ، وهي: الصاد والضاد والطاء والظاء؛ ومعنى الإطباق: أن ترفع ظهرَ لسانك إلى الحنك الأعلى، فينطبق على ما حاذاه من ذلك، وثلاثةٌ منها مستعليةٌ من غير إطباق، وهي العين والخاء والقاف؛ والألف إذا خرجتْ من موضعها، اعتلت إلى الحنك الأعلى، فإذا كانت مع هذه الحروف المستعلية، غلبتْ عليها كما غلبت الكسرةُ والياء عليها... وهذه الحروفُ منفتحةُ المَخارج، فلذلك وجب الفتحُ معها، ورُفضت الإمالة هنا.

فمن المواضع التي تُمْنَع فيها الإمالة أن تكون مفتوحةً قبل الألف، نحو: (صاعِد، وضامن، وطائف، وظالم، وغائب، وخامد، وقاعد)، فهذه الألف في جميع ما ذكرناه منصوبةٌ غيرُ ممالة؛ لما ذكرناه من إرادة تجانُس الصوت، لا سيّما وهي مفتوحةٌ... وكذلك إذا كان حرفٌ من هذه الحروف بعد الألف، يريد أنّ النصب كان جائزًا فيها مع سبب الإمالة، فهو مع هذه الحروف لازمٌ، وذلك قولك: (عاصمٌ، وعاضدٌ، وعاطلٌ، وواغلٌ، وناخلٌ، وناقفٌ)، فهذا كلُّه غيرُ ممال... وكذلك إن كانت بعد الألف بحرف نحو: (ناشص) و(عارضٌ)...و(ناشطٌ)...و(باهظ)...و(نابغٌ)...و(نافخٌ)، و(نافقٌ)... فهذا وما كان مثله نصبٌ غيرُ مُمال، ولا يمنعه الحاجزُ بينهما من ذلك... ولا يميل ذلك أحدٌ من العرب إلَّا من

---

(١) الزمخشري، جار الله (٥٣٨ه)، المفصل في علوم العربية، دراسة وتح د. فخر قدارة، دار عمار، عمَّان، ط ١، ١٤٢٥ه/٢٠٠٤م، (ص: ٣٣٧-٣٣٨).

لا يوثق بعربيّته، هذا نصٌّ سيبويه، وكذلك إن كان الحاجز بينهما حرفَيْن نحو: (مَفاريصَ)...و(مَعاريضَ)...و(مَناشِيط)...و(مَواعِيظ)...و(مَبالِيغ)...
و(مَنَافِيخ)...و(معَالِيق)... فهذا أيضًا ونحوه ممّا لا يُمال وإن كان بينهما حرفان، كما لم يمتنع السين من الصاد في (صَوِيقٍ)، و(صِراطٍ). وقد أمال هذا النحو قومٌ من العرب، فقالوا: "مناشيط"؛ لتراخي هذه الحروف عن الألف، وهو قليل، والكثيرُ النصب"[1].

لكن نرى ابن الأثير (٦٠٦ه) ذكر هذه الموانع مفصّلًا إياها ذاكرًا أحوالها وشروطها، وهذا مما يلفت النظر لتطور الدرس النحوي بعد أن بدأ الكلام مجملًا على يد النحاة المتقدمين، زاد تفصيلًا ووضوحًا عند متأخريهم، والذي يلفت النظر في نص ابن الأثير أنه هنا أول من فرق بين الاسم والفعل؛ فذكر أن هذه الحروف لا تمنع الإمالة في الفعل، لكن تمنعها في الاسم في مواضع معينة، لكن تفصيله لم يكن أيضًا بذات الوضوح عند المتأخرين الذين فرقوا بين سبب الإمالة الظاهر والمقدر، وأنه في الفعل كسرة مقدرة. وفي بعض الأسماء أيضا تكون مقدرة، وأن المانع يكون لما كان سبب الإمالة فيه ظاهرًا، وإليك نص ابن الأثير حيث يقول: "... في الحروف المستعلية، وهي سبعة: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والخاء، والقاف. ولها فى الإمالة حكم خاص، فتمنعها الأسماء فى بعض المواضع دون الأفعال، فإنها تُمال معها، ولها في الأسماء أربعة أحكام:

الأول: أن تكون قبل الألف تليها، نحو صالح وضارب وطاعن وظالم وغالب وخائف وقادم، فهذه تمنع الإمالة، وقول الناس: "فلان قاعد" خطأ.

الحكم الثاني: أن تكون قبل الألف بحرف، ولا تخلو أن تكون متحركة أو ساكنة، والمتحركة لا تخلو أن تكون مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة، فالمفتوحة والمضمومة يمنعان الإمالة وإن كان معها مقتضيها، نحو: صَفاء وضَبَاب وطَعام وظَلام وغَداق وخَلاء وقَتام، والمكسورة تجيز الإمالة نحو: صِمام وضِعاف وطِلاب وظِلال وغِلاب وخِفاف وقِفاف.

وإن كانت المستعلية ساكنة فلا يخلو ما قبلها أن يكون: مفتوحًا أو مضمومًا أو مكسورًا، فالمفتوح والمضموم يمنعان الإمالة، نحو: أَصْلاب، وأضعاف ومُغْتال ومُقْتاد، والمكسورة يجيزها بعضهم، ويمنع منها آخرون، نحو: مِصْباح ومِطْعام ومِضْمار ومِظْعان ومِقْلات ومِغْلاق، فمن أمال اعتقد الكسرة في الحرف المستعلي، ومن منع اعتقد الفتحة التي قبل الألف في الحرف المستعلي.

([1]) ابن يعيش، مصدر سابق (٥/١٩٥-١٩٦).

الحكم الثالث: أن يكون الحرف المستعلي قبل الألف بحرفين، فلا يخلو أن يكون: مضمومًا، أو مفتوحًا أو مكسورًا، فالمضموم والمفتوح يمنعان الإمالة، نحو: ظُلُمات وغَلّاب، والمكسور يجيزها نحو ظِلْمان وغِلمان.

الحكم الرابع: أن يكون الحرف المستعلي بعد الألف، فتمنع الإمالة على كل حال نحو: حاصل وفاضل وعاطل، ونحو: راهص وسابغ وواعظ وناعق، ونحو: مساليخ ومناشيط ومعاليق، وبعضهم يميل نحو: مناشيط؛ لبعد المستعلي وهو قليل.

وهذه الحروف إذا كانت بعد الألف أشدّ منعًا للإمالة منها إذا كانت قبل الألف، وهذه الأحكام تطّرد معها منعًا وإجازة إذا لم يكن في الكلمة راء"[1]. ثم فصل أحكام الراء، فذكر أنها تمنع الإمالة إن وقعت قبل الألف أو بعدها مفتوحة أو مضمومة، ولكن إن وقعت مكسورة جلبت الإمالة، فقال: "ولها فى باب الإمالة أحكام:

الأول: أن تكون فيه مانعة للإمالة إذا كانت قبل الألف أو بعدها، مفتوحة أو مضمومة، كيف وقعت فى حالة الرفع والنصب نحو: راشد ورباب وسراج ورفات وجابر ومبارك، فأمّا فى الجرّ فتميل، نحو: مررت بكافر وحمار، وقوم من العرب يقولون: الكافر والمنابر، فيميلون، وإمالة الكافرين أحسن من إمالة الكافر؛ لأنّ كسرة الراء مع الجمع ألزم منها مع الواحد.

الحكم الثانى: أن تكون جالبة للإمالة، وذلك إذا كانت مكسورة قبل الألف أو بعدها نحو: ركاب وشارب.

الحكم الثالث: تكون فيه غالبة للمستعلي، وذلك إذا تقدم المستعلي مفتوحًا، وتأخّرت هي مكسورة، نحو: غارِب وضارِب وقارِب وغارِم وخارِب وظافِر وطارِد...

الحكم الرابع: تكون مغلوبة، وهي عكس الثالث، بأن تتقدّم الراء ويتأخّر المستعلي، فلا تمال الكلمة وإن انكسرت الراء، نحو: فارِق، وسارِق، وعارِض، وخارِص، ورانِق، ورافِع، وراغب، ومفاريق.

الحكم الخامس: أن يجتمع معها راء أخرى، وإحداهما مكسورة، والأخرى مفتوحة، فتغلب المكسورة، فتميل نحو: الأبرار والأشرار والقرار، و{ u v w }[2] فيمن أمالها.

([1]) ابن الأثير، مصدر سابق (٢/١/٣٤١-٣٤٢).

([2]) سورة الإنسان، الآيتين: ١٥، ١٦.

الحكم السادس: قد أمالوا الفتحة نحو الكسرة ولا ألف بعدها، إذا كان بعدها راء مكسورة فقالوا: من النفِر، ومن الكِبَر، والصِّغَر، والبقَر..."[1].

على حين نجد العكبري (٦١٦ه) يذكر موانع الإمالة فيضم الراء مع حروف الاستعلاء في موضع واحد على نقيض من سبقه، فموانع الإمالة عنده ثمانية حروف، إذ يقول:

"فصل في موانع الإمالة: وَهِي حروفُ الاستعلاء والرّاء، فحروف الاستعلاء سبعةٌ وَهِي: (الخَاء والغَين والقَافُ والصَّاد والضَّاد والطَّاء والظَّاء) وَهَذه إِذا وَقعت قبل الْألف سَوَاء أَو بعدَها بحرف أَو أَكثر منعت الإمالة، والعلّةُ فِي ذَلِك أنَّ الحرفَ المستعلي يُنحَى بِهِ إِلَى أعلَى الْفَم، والإمالةُ تَحْرِفُ الحرفَ إِلَى مَخْرَجِ الْيَاء وَهِي من أسفل الْفَم، والصّعود بعد التسفُّل شاقّ، فَلذَلِك مُنِع، وَهَذَا نَحْو: (قَاعِد وغَالِب) وَنَحْو: (نَافِخ وناشِط). وَهَذَا مذهبُ كلّ الْعَرَب إلاّ مَا حُكي عَن بَعضهم إمالة (مَنَاشيط)، وَذَلِكَ لِبُعْد الطَّاء من الْألف وَكَون الْيَاء مَعهَا"[2].

واستثنى أمورًا تجوز فيها الإمالة مع حرف الاستعلاء، مبينًا العلة في كل ذلك، فقال:

"فَإِن كَانَ حرفُ الاستعلاء قبلَ الْحَرْف الَّذِي يَلِيهِ الألفُ مكسورًا جَازَت الإمالةُ، نَحْو: (خِفاف وقِباب وضِراب)، وَنَحْو ذَلِك؛ لأَنَّ الصوتَ أخذَ فِي التسفُّل والتحدّرِ فاستمرَّ فِي المُسْتَعْلِي إِلَى أَن بلغ الْألف على التسفُّل وَذَلِكَ سَهْلٌ.

وَكَذَا إِن كَانَ بَينهمَا حرفان نَحْو: (مِصْبَاح ومِقْلات)، وَمِنْهُم مَنْ لَا يُمِيل هُنَا؛ لأَنَّ حرف الاستعلاء سَاكن والكسرةُ فِي غَيره، فإِنْ كَانَ حرفُ الاستعلاء هُنَا مَفْتُوحًا أَو مضمومًا لم تجز الإمالةُ؛ لأَنَّ الصوتَ لم يكنْ متسفِّلًا حَتَّى يجانسَ مَا بعده.

فإِنْ كَانَ حرفُ الاستعلاء مَعَ الْألف المبدَلة الَّتِي يجوزُ إمالتها مَعَ غير المستعلي جازَت مَعَ المُسْتعلي نَحْو: (سقَى وأعطَى ومُعْطَى وَخَافَ ويشفى)، وَمَا أشبه ذَلِك؛ لأَنَّ سَبَب الإمالة قويٌّ فغلب المستعلي.

وإذا كان الحرف بعد الألف مشدَّدًا لم يُمَل نحو مادّ وجادّ؛ إذ لا كسرة تليه، والحرف الأول من المشدد سكن فرارًا من الحركة مع المثلين، فأولى أن يهرب من الإمالة معه، وقد أماله قوم في الجر وهو قليل"[3].

---

(1) ابن الأثير، مصدر سابق (٣٤٤/١/٢- ٣٤٥).

(2) العكبري، مصدر سابق (٤٥٤/٢-٤٥٥).

(3) المصدر السابق (٤٥٥/٢-٤٥٦).

وذكر العكبري (٦١٦هـ) أن الراء تمنع الإمالة إذا كانت بعد الألف، أما إذا كانت قبل الألف وكسر ما قبلها فالإمالة جائزة، وكذلك إذا كررت الراء وفصل بينهما الألف، حيث قال:

"فأما الراء فتمنع الإمالة إذا كانت مفتوحة أو مضمومة وانفردت نحو: (هذا سراج وفراش) و(رأيت حمارًا)، فإن كانت مكسورة جازت الإمالة، وإنما منعت الراء الإمالة؛ لأنها بمنزلة الراءين إذ كان فيها تكرير، وإذا كسرت قربت من الياء، ولذلك لم تمنع مع الحرف المستعلي نحو: (ضارب وقادر)، ومنهم من يجيز الإمالة إذا كانت الكسرة والراء قبل الألف نحو: (هذا فراش)، فإن كان بعد الراء راء مكسورة جازت الإمالة وغلبت المكسورة المفتوحة نحو: ﴿ d ﴾ و﴿ ﻍ ﴾، وأما ﴿ × ﴾ فإمالته جائزة في الجر، فأما في الرفع والنصب فأكثرهم لا يميله من أجل الراء، وكذلك ﴿ £ ﴾ و﴿ Z ﴾"[1].

على حين نرى ابن الخباز (٦٣٩هـ) تحدث عن موانع الإمالة وجعلها ثمانية أحرف هي حروف الاستعلاء والراء فقال: "واعلم أنه يعرض لها موانع كما عرضت لها أسباب، وموانعها ثمانية أحرف، حروف الاستعلاء السبعة، والراء"[2].

ووافقه ابن الحاجب (٦٤٦هـ) مبينًا موانع الإمالة وهي حروف الاستعلاء والراء أيضًا بشروط، فقال: "والاستعلاء فِي غير بَاب: (خَافَ وطاب وصغى) مَانع قبلهَا يَليهَا فِي كلمتها، وبحرفين على رَأْي، وَبعدهَا يَليهَا فِي كلمتها، وبحرف وبحرفين على الْأَكْثَر.

وَالرَّاء غير المكسورة إِذا وليت الْألف قبلهَا، أَو بعْدهَا، منعت منع المستعلية، وتغلب المكسورة بعْدهَا المستعلية وَغير الْمَكْسُورَة، فيمال: (طارد وغارم وَمن قرارك) فَإِذا تَبَاعَدت فكالعدم فِي الْمَنْع والغلب، عِنْد الْأَكْثَر، فيمال: (هَذَا كَافِر) وَيفتح: (مَرَرْت بِقَادِر)، وَبَعْضهمْ يعكس، وَقيل: هُوَ الْأَكْثَر"[3].

وقد أشار لهذه القيود الخاصة بحروف الاستعلاء ابن عصفور (٦٦٩هـ)، إذ يقول: "هذه الأحرف السبعة لا تمنع الإمالة إلا إذا كانت لتأخر كسرة أو تقدمها أو تقدم ياء أو إمالة، وتمنعها إذا كانت متقدمة على الألف، والألف تليها نحو غانم، أو بينهما حرف وهي

---

(١) العكبري، مصدر سابق (٢/ ٤٥٦-٤٥٧).

(٢) ابن الخباز، أحمد بن الحسين (٦٣٩هـ)، توجيه اللمع، دراسة وتح د. فايز دياب، دار السلام، القاهرة، ط٢، ١٤٣٨هـ/٢٠٠٧م،(ص:٦٠٤).

(٣) ابن الحاجب، مصدر سابق (ص: ٣٠٧-٣٠٩).

مكسورة نحو: قباب، أو ساكنة قبلها كسرة نحو: مصباح، وإذا كانت بعد الألف تليها نحو: باخل، أو بينهما حرف نحو: ناهض، أو حرفان نحو: مناشيط.

ويمنع أيضا الإمالة الراء غير المكسورة إذا وقعت قبل الألف، والألف تليها نحو: راشد، أو بعدها متصلة بالألف نحو قولك: هذا حمارٌ ورأيت حمارًا، أو بينهما حرف عند بعضهم نحو قولك: هذا كافر"(١).

وذكر أبو حيان (٧٤٥ه) أن بعض العرب لا يرى الراء مانعًا من الإمالة، فلا يلتفتون للراء سواء كانت مفتوحة أو مضمومة ويميلون، حيث يقول: "وتغلب الكسرةَ الراءُ المفتوحة تليها الألف نحو: راشد، وفراش، أو تلي الألف مفتوحة نحو: رأيت حمارًا، أو مضمومة نحو: هذا حمارٌ، فلو كان بينهما حرف نحو: هذا كافر، أو حرفان نحو: هذه دنانير، فكذلك عند بعضهم، وبعض العرب لا يلتفت إلى الراء فيميل"(٢). وهو هاهنا يشير إلى كلام سيبويه، كما ذكر المحقق.

ونجده أيضًا فصَّل مواضع الراء من حيث منع الإمالة أو إجازتها فقال: "وفي الغُرَّة: للراء في هذا الباب مواضع خمسة: منع الإمالة إذا كانت مفتوحة بعد ألف أو قبلها أو مضمومة نحو: راشد، ودار، ورُعاف، وجابر، وجالبة الإمالة مكسورة كالرِّكاب والشارب، وغالبة إذا تقدمها حرف استعلاء مفتوح، وتأخرت مكسورة نحو: غارب ومغلوبة كأن يتقدم ويتأخر نحو: فارق، وغالبة أختها إذا اجتمعتا والراء مفتوحة، والثانية مكسورة نحو: الأبرار، ومِن قرارك، فإن بعدت عن الألف متأخرة مكسورة ومعها المستعلي نحو: قادر؛ فأقوى القولين منع الإمالة، انتهى"(٣).

ومما ينبغي الإشارة إليه في هذا الصدد، ما تحدث به الشاطبي (٧٩٠ه) عن موانع الإمالة، حيث أطال في الحديث عنها بشكل مفصل جدًّا، وأقف هاهنا على ما أشار إليه في بداية حديثه، إذ يقول: "... والمانع هنا على ما ذكر –يعني ابن مالك- مانعان، أحدهما: حروف الاستعلاء وما يجري مجراها، وهو الراء. والثاني: انفصال سبب الإمالة عن الألف الممال، بمعنى أنه منه في كلمة أخرى"(٤). ويظهر من حديثه أنه أضاف إليه ما يلي:

- أنه حصر موانع الإمالة في مانعين استنطاقًا من كلام الناظم ابن مالك.

---

(١) ابن عصفور، أبو الحسين الإشبيلي (٦٦٩ه)، شرح جمل الزجاجي، تح د. صاحب أبو جناح، د. ت، ط بدون، (٦١٥/٢).

(٢) أبو حيان، مصدر سابق (٥٢٤/٢) مع ه (٦).

(٣) المصدر السابق (٥٢٨/٢).

(٤) الشاطبي، مصدر سابق (١٦٥/٨).

ñ أنه دمج الموانع الثمانية (حروف الاستعلاء السبعة والراء) التي أشار إليها النحاة السابقون في مانع واحد، ولم يجعلها ثمانية كما فعلوا.

ñ أضاف إلى الموانع الثمانية التي جعلها كلها في مضمار واحد مانعًا آخر وهو: انفصال سبب الإمالة عن الألف الممال كما ذكر، ومراده أن يكون الكسر أو الياء من كلمة مستقلة، والألف في كلمة أخرى.

ñ فرق الشاطبي بين ما كانت الإمالة فيه لسبب لفظي ظاهري كوجود الكسرة، فهذا تؤثر فيه حروف الاستعلاء والراء، وبين ما كانت الإمالة فيه لسبب تقديري كالدلالة على أصل الألف فهذا لا تمنعه حروف الاستعلاء من الإمالة، مثل عصى، فتأثير حروف الاستعلاء والراء إنما هو في السبب الظاهر لا المقدر، وهو بهذا أول من حددها بذلك الوضوح.

ñ فصل الشاطبي شروط هذه الموانع وفرق بين حالاتها وهي أن تتقدم أو تتأخر فإن تقدمت منعت مفتوحة ومضمومة دون المكسورة، وإن تأخرت فكذلك، ما لم تنقض الراء المكسورة هذا الحكم(١).

على حين نرى الشيخ خالد الأزهري (٩٠٥ه) يذكر موانع الإمالة ويحددها بأنها ثمانية كعدد الأسباب وذكر الراء غير المكسورة وحروف الاستعلاء، وفرَّق بين المانع المتقدم والمانع المتأخر كما فرق بين السبب الظاهر والسبب المقدر، حيث يقول:

"وأما الموانع لأسباب الإمالة، من الكسرة والياء الظاهرتين أو المقدرتين فثمانية أيضًا كعدد الأسباب وهي: "الراء" غير المكسورة، وأحرف الاستعلاء السبعة وهي: الخاء، والغين؛ المعجمتان؛ والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والقاف(٢)".

ثم بدأ بذكر شروط الراء وهي كونها غير مكسورة، وأن تكون متصلة بالألف، فقال: "وأما الراء وإن لم يكن فيها استعلاء لكنها مكررة، فشبهت بالمستعلية للتكرر الذي فيها، بل قيل: هو أشد مانعًا، وشرط المنع بالراء أمران:

أحدهما: كونها غير مكسورة. والثاني: اتصالها بالألف"(٣)

ثم ثنى بذكر شروط حروف الاستعلاء مفرقا بين حرف الاستعلاء المتقدم على الألف وبين حرف الاستعلاء متأخرًا، فقال: "وشرط المنع بحرف الاستعلاء المتقدم على

---

(١)ينظر ذلك مفصلًا في: الشاطبي، مصدر سابق (١٦٥/٨-٢١٧).

(٢)يُنظر: خالد الأزهري، مصدر سابق (٢٨٧/٥)،

(٣)يُنظر: خالد الأزهري، مصدر سابق (٢٨٨/٥)، وابن هشام الأنصاري، مصدر سابق (٣٥٦/٤).

الألف أن يتصل بها أي بالألف نحو: صالح وضامن وطالب وظالم وغائب وخالد وقاسم، أو ينفصل بحرف واحد نحو: غنائم؛ لأن الفصل بحرف واحد كلا فصل.

إلا إن كان حرف الاستعلاء مكسورًا نحو: طِلَاب وغِلَاب من المتصل، وخِيام، وصِيَام" من المنفصل بحرف، فإن أهل الإمالة يميلونه... كذلك حرف الاستعلاء الساكن بعد كسرة نحو: مصباح وإصلاح ومطواع ومقلاة... فإنه لا يمنع الإمالة أيضًا؛ لأن الكسرة لما جاورته، وهو ساكن، قُدِّرت أنها اتصلت به، فنُزِّل ذلك منزلة المكسور. ومن العرب من لا يُنزِّل هذا الساكن منزلة المكسور، ويجعله مانعًا من الإمالة"(١).

ثم ذكر شروط حروف الاستعلاء إن وقعت متأخرة عنها، فقال: "وشرط حرف الاستعلاء المؤخر عنها، أي عن الألف كونه: إما متصلًا بالألف كساخر بالخاء المعجمة، وحاطب وحاظل بالحاء المهملة، فيهما، وناقف، أو منفصلًا من الألف بحرف واحد كـــ: نافق ونافح وناعق وبالغ. أو منفصلًا من الألف بحرفين كـــ: مواثيق ومناشيط، وبعضهم يُميل هذا المفصول بحرفين لتراخي الاستعلاء.

والمنع بالمتأخر أقوى من المنع بالمتقدم، ولذلك قيد المتقدم بألَّا يكون مكسورًا، ولا ساكنًا بعد مكسور، ولا مفصولًا بحرفين، وأطلق في المتأخر، وسبب ذلك أن التصعد بعد التسفل أصعب عندهم من التسفل بعد التصعد، كما أن التسفل بعد التصعد أسهل من العكس.

وشرط الإمالة التي يكفها المانع ألّا يكون سببها كسرة مقدرة كـــ"خاف"؛ فإن ألفه منقلبة عن واو مكسورة، ولا ياء مقدرة كطاب؛ فإنها منقلبة عن ياء، فسبب إمالة ألف "خاف" الكسرة المقدرة في الواو المنقلبة عنها الألف، وسبب إمالة ألف "طاب" الياء المقدرة المنقلبة ألفًا..."(٢).

ونلحظ أنه وافق المبرد في كون المانع متأخرا أقوى من المانع المتقدم وعلل لذلك، ووافق الشاطبي في التفرقة بين السبب الظاهر والسبب المقدر.

بينما نرى الأشموني (٩٢٩ه) في شرحه على الألفية ذكر موانع الإمالة، ثم خالف ابن مالك في أن حرف الاستعلاء يمنع تأثير الكسرة فقط، ولا يمنع مع الياء، وذكر أن الموانع تكون مع الأسماء لا الأفعال، مثلما فعل ابن الأثير، فقال: "يعني أن موانع الإمالة ثمانية أحرف، منها سبعة تسمى أحرف الاستعلاء، وهي ما في أوائل هذه الكلمات: "قد صاد

(١) يُنظر: خالد الأزهري، مصدر سابق (٥/٢٨٨-٢٨٩)، وابن هشام الأنصاري، مصدر سابق (٤/٣٥٧).

(٢)يُنظر: خالد الأزهري، مصدر سابق (٥/٢٩٠-٢٩١)، وابن هشام الأنصاري، مصدر سابق (٤/٣٥٧).

ضرار غلام خالي طلحة ظليمًا" والثامن الراء غير المكسورة؛ فهذه الثمانية تمنع إمالة الألف، وتكف تأثير سببها إذا كان كسرة ظاهرة على تفصيل يأتي... تنبيهات:

الأول: قوله "أو يا " تصريح بأن حرف الاستعلاء، والراء غير المكسورة تمنع الإمالة إذا كان سببها ياء ظاهرة، وقد صرح بذلك في التسهيل والكافية، لكنه قال في التسهيل: "الكسرة والياء الموجودتين"، وفي شرح الكافية: الكسرة الظاهرة والياء الموجودة ولم يمثل لذلك، وما قاله في الياء غير معروف في كلامهم، بل الظاهر جواز إمالة نحو: (طغيان وصياد وعريان وريان)، وقد قال أبو حيان: لم نجد ذلك، يعني كف حرف الاستعلاء والراء في الياء، وإنما يمنع مع الكسرة فقط.

الثاني: إنما يَكُفُّ المستعلي إمالة الاسم خاصة. قال الجزولي: ويمنع المستعلي إمالة الألف في الاسم، ولا يمنع في الفعل، من ذلك نحو: (طاب وبغى)، وعلته: أن الإمالة في الفعل تَقْوَى ما لا تَقْوَى في الاسم، ولذلك لم ينظر إلى أن ألفه من الياء أو من الواو، بل أميل مطلقًا.

الثالث: إنما لم يقيد الراء بغير المكسورة للعلم بذلك من قوله بعد " وكُفَّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُّ، بِكَسْرٍ را"[1].

وأختم بلطيفة ذكرها ابن الخباز (٦٣٩ه)، حيث يقول: "وسألت شيخنا -رحمه الله- عن علة موافقتهم –يعني بني تميم- أهل الحجاز في كسر ما آخره راء؟ فقال: لأن بني تميم لغتهم الإمالة، فلو أعربوا ما آخره راء لضموه وفتحوه، والراء تمنع الألف من الإمالة مضمومة ومفتوحة، فبنوه على الكسر لتتهيأ لهم الإمالة"[2].

- قراءة في مضامين نصوص النحاة:

١- نجد أن سيبويه مثلما كان أول من تحدث عن الإمالة وشروطها، كان أول من تحدث عن موانعها.

٢- بعض النحاة الذين جاؤوا بعد سيبويه اتبعوا سيرته وذكروا الموانع السبعة، وذكروا المانع الثامن (الراء) منفصلًا متبعين طريقته، وذلك كالمبرد وابن السراج.

٣- جمع المتأخرون الموانع وجعلوها ثمانية ولم يسيروا على تقسيم سيبويه، ونجد هذا عند ابن الأثير مثلًا، إذ جعل موانع الإمالة الثمانية (حروف الاستعلاء السبعة

---

(١) يُنظر: الأُشْمُوني، مصدر سابق (٤/٢٩-٣١)، والمرادي، مصدر سابق (٣/١٤٩٦-١٤٩٧)، وأغلب النص منقول منه بتصرف.

(٢) ابن الخباز، مصدر سابق (ص: ٦١٠).

والراء) في موضع واحد مع أن الشاطبي ايضا حصرها في مانعين: الأول: حروف الاستعلاء والراء. والثاني: انفصال سبب الإمالة عن الألف الممال.

٤- لم نجد تفصيلًا واضحًا لشروط موانع الإمالة عند المتقدمين من النحاة وإنما بدأ التوضيح وبلورة الشروط عند المتأخرين.

٥- اتفقوا على موانع الإمالة وتخصيصها بحروف الاستعلاء والراء.

٦- اتفقوا على علة منع حروف الاستعلاء الإمالة بسبب اتصالها بالحنك الأعلى، فهي منفتحة المخارج قريبة من الألف، فمنعت الإمالة للمشاكلة.

٧- اتفقوا على علة منع حرف (الراء) الإمالة بسبب التكرار.

٨- فرقوا بين المانع المتقدم والمانع المتأخر وجعلوا المانع المتأخر أقوى لذا لم يؤثر فيه وقوعه مكسورا، بخلاف المانع المتقدم إن وقع مكسورا أو ساكنا بعد كسر لم يؤثر على الإمالة.

٩- كان الشاطبي أول من تكلم عن السبب الظاهر والمقدر للإمالة وفرق بينهما بوضوح.

١٠- اختلفوا في تقسيم تأثير موانع الإمالة فجعلها بعض النحاة تمنع الإمالة في الاسم لا الفعل لأن الإمالة تقوى في الفعل ما لا تقوى في الاسم كابن الأثير والجزولي، وجعلها بعضهم تمنع الإمالة إذا كان سببها ظاهرا لا مقدرا سواء كانت الكسرة مقدرة في فعل أو اسم كالشاطبي وخالد الأزهري..

١١- إذا كانت حروف الاستعلاء متصلة بالكلمة منعت الإمالة بشروطها، أما إذا كانت منفصلة فهي محل اختلاف بينهم.

الخاتمة

استعرضنا في هذا البحث تطور درس الإمالة عند النحاة بدءًا من التعريف مرورًا بالأسباب وانتهاء بالموانع، من أجل الوقوف على تطور الدرس النحوي ووضوح المفهوم، ولفت النظر إلى ما طرأ على الدرس النحوي من تميز وتطور معرفي؛ حيث بدأ مجملًا غامضًا ثم ازداد وضوحًا وتفصيلًا على يد المتأخرين، ورأينا كيف اختلف تعريف الإمالة بينهم حتى صار المصطلح واضح المعالم والتعريف جامعًا مانعًا؟ ورأينا كيف زاد بعضهم شروطًا للإمالة ولموانع الإمالة؟ وبهذا يمكن أن يكون هذا الباب وهذه الدراسة مقدمةً لتتبُّع الدروس النحوية تتبعًا تاريخيًّا للوقوف على مدى تطور الدرس النحوي والصرفي عند العلماء، والوقوف عند أفضل التعريفات والحدود له، وأبرز الفروقات والملاحظات على القضايا والمسائل التي تناولوها لاحقًا عن سابق. وأسأل الله أن أكون وُفِّقْتُ فيما عرضت له.

- **النتائج:**

تبيَّن من خلال البحث ما يلي:

١- تطوَّر مفهوم الإمالة وتعريفها وأسبابها وموانعها على يد النحاة بدءًا من سيبويه الذي كان أول من تحدث عنها مرورًا بمن جاء بعده.

٢- توصلنا إلى أن أفضل تعريف للإمالة هو ما ذكره ابن الحاجب؛ حيث جاء تعريفه جامعًا مانعًا لها، زائدًا عما ذكر قبله.

٣- تبين أن أسباب الإمالة ليست محل اتفاق بينهم في العدد، فقد ذكر بعضهم أنها أربعة، وآخرون أنها خمسة، وأكثرهم على أنها ستة، بينما أوصلها بعضهم إلى ثمانية أسباب، وأيضًا إلى تسعة.

٤- اتضح أن النحاة متفقون على أن موجب الإمالة الياء أو الكسرة، لكن اختلفوا أيهما أقوى؟

٥- تبين أن موانع الإمالة كذلك ليست محل اتفاق بينهم خاصة في شروط هذه الموانع.

٦- كان ابن الأثير أول من فرق بين الفعل والاسم في موانع الإمالة، بكلام صريح فذكر أن هذه الموانع تمنع إمالة الاسم لا الفعل، في حين كان الشاطبي أول من فرَّق بين السبب الظاهر والمقدر، ونحن نتفق مع الشاطبي في تقسيمه، إذ هو أدق؛ لأن تقسيم ابن الأثير يجعل مثل (مُعطَى) غير ممال بسبب حرف الاستعلاء، مع اتفاقهم على إمالته، وعدم تأثير حرف الاستعلاء في الإمالة.

٧- اتضح مما تقدم أن الشاطبي حصر الموانع في مانعين اثنين، وهو أول من جعلها كذلك، ولم يسر أحد على منهجه في هذا التقسيم، وإن كانوا موافقين له.

٨- لعلي لا أبالغ إذا قلت إن أبا إسحاق الشاطبي (٧٩٠هـ) هو آخر النحاة المجددين.

٩- لا نجد في كثير من كتب المحدثين درس الإمالة، ولعل ذلك يرجع إلى أنهم يدخلون هذا الباب في علم الصوتيات، وإن أدرجوه ففي العموم يتبعون أقوال سلفهم.

- **التوصيات:**

١- يوصي البحث ببذل مزيد من الدراسات التي تتبع المنهج التاريخي للوقوف على مدى تطور الدرس النحوي في الأبواب المختلفة، والموازنة بينها للوقوف على أفضل تعريف للباب، وأظهر القضايا التي جدَّت عند اللاحقين دون السابقين.

٢- يحتاج درس الإمالة لمزيد من البحوث والدراسات المستقلة، لتفصيل أسبابها وموانعها وشروط هذه الموانع، وما تجوز فيه الإمالة وما تمتنع، لأن الوصول لهذه المعلومات في كتب النحاة تكتنفه صعوبات كبيرة في عرض الموضوع وإجماله.

٣- يوصي البحث بالاستفادة مما ذكره علماء القراءات عن الإمالة وأسبابها وموانعها، فقد أضافوا للدرس النحوي والصرفي الكثير لعنايتهم الفائقة بضبط قراءة القرآن.

فهرس المصادر والمراجع

١. ابن الأثير، أبو السعادات (٦٠٦هـ)، البديع في علم العربية، تح ودراسة د. فتحي علي الدين، صالح العايد، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢١ه.

٢. الأزهري، خالد بن عبد الله (٩٠٥ه)، التصريح بمضمون التوضيح، دراسة وتح: د. عبد الفتاح بحيري، الزهراء، ط١، ١٤١٨ه/١٩٩٧م.

٣. الإستراباذي، رضي الدين (٦٨٦ه)، شرح شافية ابن الحاجب، تح محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٣٩٥ه/١٩٧٥م.

٤. الأشموني، أبو الحسن (٩٢٩هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت- لبنان، دار الكتاب العربي، ط١، ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م.

٥. الأنباري، أبو البركات (٥٧٧هـ)، أسرار العربية، تح محمد البيطار، ط ١، ١٣٧٧ه /١٩٥٧م.

٦. الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (٤٧١ه)، المقتصد في شرح التكملة، تح د. أحمد الدويش، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٧. ابن الحاجب، عثمان بن عمر (٦٤٦ه)، الشافية في علمي التصريف والخط، تح د. حسن العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٥ه -١٩٩٥م.

٨. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (٧٤٥هـ)، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تح د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٩. أبو حيان، محمد بن يوسف (٧٤٥ه)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨ه/١٩٩٨م.

١٠. ابن الخباز، أحمد بن الحسين (٦٣٩ه)، توجيه اللمع، دراسة وتح د. فايز دياب، دار السلام، القاهرة، ط٢، ١٤٣٨ه -٢٠٠٧م.

١١. د. شلبي، عبد الفتاح، الدراسات القرآنية واللغوية الإمالة في القراءات واللهجات العربية،، دار الشروق، جدة، السعودية، ط٣، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٢. ركن الدين الإستراباذي، حسن بن محمد (٧١٥ه)، شرح شافية ابن الحاجب، تح د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٥ه/٢٠٠٤م.
١٣. الزبيدي، محمد بن مرتضى (١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تح مجموعة من المحققين، دار الهداية، ط (بدون).
١٤. الزمخشري، جار الله (٥٣٨ه)، المفصل في علم العربية، دراسة وتح د. فخر قدارة، دار عمار، عمّان، ط ١، ١٤٢٥ه/٢٠٠٤م.
١٥. ابن السراج، محمد بن السري (٣١٦هـ) الأصول في النحو، تح د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.
١٦. سيبويه، أبو بشر (١٨٠ه)، الكتاب، تح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
١٧. السيرافي، أبو سعيد (٣٦٨ هـ)، شرح كتاب سيبويه، تح أحمد حسن مهدلي وآخر، دار الإستراباذي الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.
١٨. السيوطي، جلال الدين (٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح وشرح د. عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط (بدون)، ١٤٠٠ه-١٩٨٠م.
١٩. الشاطبي، أبو إسحاق (٧٩٠ه)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ج٨، تح أ. د محمد البنا، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨ه/٢٠٠٧م.
٢٠. الصيمري، عبد الله بن علي (٣٣٥ه)، التبصرة والتذكرة، تح د. فتحي علي الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٢١. ابن عصفور، أبو الحسين الإشبيلي (٦٦٩ه)، شرح جمل الزجاجي، تح د. صاحب أبو جناح، د. ت، ط بدون.
٢٢. العكبري، أبو البقاء (٦١٦ه)، اللباب في علل البناء والإعراب، ج٢ تح د. عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريا، مطبوعات مركز جمعة الماجد، دبي، ط١، ١٤١٦ه/١٩٩٥م.
٢٣. أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (٣٧٧هـ)، كتاب التكملة، تح د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٢٤. الفاكهي، عبد الله بن أحمد (٩٧٢ه)، شرح كتاب الحدود في النحو، تح د. المتولي الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤١٤ه/١٩٩٣م.
٢٥. ابن مالك، محمد بن عبد الله (٦٧٢هـ)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
٢٦. المبرد، أبو العباس (٢٨٥هـ)، المقتضب، تح محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٤١٥ه/١٩٩٤م.
٢٧. المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم، (٧٤٩ه)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتح عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨ه/٢٠٠٨م.
٢٨. ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف (٧٧٨ هـ)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تح أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ.
٢٩. ابن هشام الأنصاري، جمال الدين (٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٣٠. ابن يعيش، موفق الدين (٦٤٣هـ)، شرح المفصل، قدم له: الدكتور إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م.